مجلـــة العلـــوم التربـــوية والدراســـات الإنســـانيـــة
Humanities and Educational Sciences Journal
ISSN: 2709-0302 (online)
ISSN: 2617-5908 (print)

جهود الإمام ابن قيم الجوزية في تقرير أن العقل السليم الصريح يدل على العقيدة الصحيحة ويقررها(*)

د/ تركي بن عبدالرحمن بن حمد الشقير
قسم الشريعة والدراسات الإسلامية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة الملك عبدالعزيز - السعودية

*) تاريخ تسليم البحث 23/11/2024 تاريخ قبوله للنشر 29/1/2025
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

جهود الإمام ابن قيم الجوزية في تقرير أن العقل السليم الصريح يدل على العقيدة الصحيحة ويقررها

د/ تركي بن عبدالرحمن بن حمد الشقير
قسم الشريعة والدراسات الإسلامية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة الملك عبدالعزيز - السعودية

الملخص

تناول البحث تقرير الإمام ابن قيم الجوية أن العقل السليم الصريح يدل على العقيدة الصحيحة ويقررها، وقد جاء في البحث مقدمة وأربعة مطالب وخاتمة ومصادر ومراجع جاء في المقدمة: مشكلة البحث وتساؤلاته، وأهدافه، والدراسات السابقة عليه، ومنهجه، وخطته، المطلب الأول: تعريف العقل، المطلب الثاني: مكانة العقل ومنزلته في الإسلام، المطلب الثالث: جهود الإمام ابن قيم الجوزية في تقرير أن العقل السليم الصريح يدل على العقيدة الصحيحة ويقررها، المطلب الرابع: مسائل تبين جهود الإمام ابن قيم الجوزية في تقرير أن العقل السليم الصريح يدل على العقيدة الصحيحة ويقررها، الخاتمة، المصادر والمراجع.

وجاءت أهم النتائج التي توصلت إليها كالتالي:

١- يتبين أن العقل في اللغة يأتي بعدة معان: بمعنى الحبس - وبمعنى المنع - وبمعنى الإمساك - وبمعنى الفهم والعلم - وبمعنى الإدراك والتمييز - وبمعنى الحِجْر - وبمعنى النُّهى.

٢- التعريف الاصطلاحي للعقل يختلف عند العلماء، والتعريف الإصلاحي الشامل الصحيح ما ذكره الإمام ابن تيمية أن العقل له معان أربعة: أحدها: علوم ضرورية، الثاني: علوم مكتسبة، الثالث: العمل بالعلم، الرابع: الغريزة التي بها يعقل الإنسان.

٣- أن الإسلام أعلى منزلة العقل، ورفع مكانته؛ ووردت آيات كثيرة في القرآن الكريم تمدح أرباب العقول، وقد امتن الله عز وجل على الإنسان بنعمة العقل الذي ميزه به عن سائر الحيوانات، وجعله موضوع المسئولية ومن تقدير الإسلام للعقل أن جعله مناط التكليف وسببًا له.

٤- جهود الإمام ابن قيم الجوزية رحمه الله في تقريره اعتماده على أن العقل السليم الصريح يدل على العقيدة الصحيحة ويقررها، وهو مذهب أهل السنة والجماعة.

الكلمات المفتاحية: ابن قيم الجوزية، العقل الصريح، العقيدة الصحيحة.

The Efforts of Imam Ibn Qayyim's Jawziyya's in Establishing the Harmony between clear intellect leads to and Correct Belief

Dr. Turki bin Abdulrahman bin Hamad Alshagair
A PhD candidate in the Department of Sharia and Islamic Studies
College of Arts and Humanities, King Abdulaziz University
Kingdom of Saudi Arabia

Abstract

This study investigates Imam Ibn Qayyim al-Jawziyya's claim that a sound and clear intellect leads to and validates the true creed. The research is divided into sections: introduction, four main points, conclusion, sources, and references.

The introduction summarizes the study topic, questions, objectives, previous studies, methodology, and research strategy.

The first section describes intellect, including its linguistic meaning and technical definition in Islamic jurisprudence, theology, and philosophy. The second point looks at the status and position of intellect in Islam. The third point dives into Imam Ibn Qayyim al-Jawziyya's efforts to prove the link between a good mind and a proper belief. Ke findin s include:

1- Linguistic Meanings of Intellect ('Aq[): The term 'aql in the Arabic language has various meanings, including restraint, prevention, holding back, understanding, knowledge, perception, discernment, reason, and reflection.
2- Technical Definition of Intellect: The technical definition of 'intellect: aql differs among Islamic jurists, theologians, and philosophers. The most comprehensive and accurate definition is what Imam Ibn Taymiyyah mentioned, which identifies four aspects of intellect: Essential knowledge: Instinctive awareness that differentiates a sane person, who is accountable for their actions, from an insane person, upon whom accountability is lifted. Acquired knowledge: Practical understanding that guides a person to act in ways beneficial to them and avoid harm. Action based on knowledge: Applying knowledge in practice, which is a key element of praiseworthy intellect.
   Innate faculty: The inherent ability enabling humans to reason.
3- The Elevated Status of Intellect in Islam: Islam honors and elevates the role of intellect, with numerous verses in the Qur' an praising those who use their reasoning. Allah has blessed humans with the gift of intellect, distinguishing them from animals and making it the foundation of accountability. The significance of intellect in Islam is evident as it is the basis for legal responsibility (takleef) and serves as a cause for it.
4- Efforts of Imam Ibn Qayyim al-Jawziyyah: Imam Ibn Qayyim stressed that the right Islamic belief is inherently supported and validated by a sound and clear mind. The approach of Ahl al-Sunnah wa al-Jama'ah, which maintains the balance between revelation and reason, is consistent with this.

Keywords: Ibn Qayyim al-Jawziyya, pure intellect, correct creed.

مقدمة البحث:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلله فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد:

فقد أعلى الإسلام منزلة العقل، ورفع مكانته؛ وقد امتن الله عز وجل على الإنسان بنعمة العقل الذي ميزه به عن سائر الحيوانات، وجعله موضوع المسئولية، فقال سبحانه: ﴿قُلْ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَـٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۖ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾(١)، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾(٢).

ومن تقدير الإسلام للعقل أن جعله مناط التكليف وسببًا له، كما روى علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل)(٣).

فالخطاب الشرعي يتوجه للعاقل دون غيره؛ لأنه به يكون الفهم والإدراك؛ ولذلك قال بعض السلف: "العقل حجة الله على جميع الخلق؛ لأنه سبب التكليف إلا أن صاحبه لا يستغني عن التوفيق في كل وقت، ونفس العقل بالتوفيق كان، والعاقل محتاج في كل وقت إلى توفيق جديد تفضلًا من الله تعالى"(٤).

والإسلام يحث العقل على العمل فيما خُلق له، وفي المجال الذي يستطيعه، والوقوف على القضايا التي يستطيع إدراكها؛ كمعرفة الله تعالى ووحدانيته، وصحة النبوة، والبعث بعد الموت، أما الأمور الغيبية التي لا يستطيع العقل إدراكها أو الوقوف على حقيقتها، فلا مجال للعقل أن يعمل فيها، كالذات الإلهية، والروح، والجنة، والنار، وكيفية صفات الله عز وجل وغيرها؛ ذلك أن العقل البشري له مجاله الذي يعمل فيه؛ فإذا ما حاول أن يتخطى هذا المجال فإنه سَيَضِل ويتخبط في متاهات لا قبل له بها؛ فمجال العقل كل ما هو محسوس.

أما الغيبيات التي لا تقع تحت مداركه فلا مجال للعقل أن يخوض فيها، ولا يخرج عما دلت عليه النصوص الشرعية في شأنها.

فأهل السنة وسط في باب العقل بين الذين جعلوه إلهًا ومجدوه ووضعوه في غير موضعه وبين من تجاهله وألغاه: فوسطية أهل السنة والجماعة أنهم يعتقدون أن للعقل مكانة ضرورية وأنه مناط التكليف، وحثه على النظر والتفكير لكن بالضوابط الشرعية.

---

(١) سورة الملك، الآية: ٢٣.

(٢) سورة الإسراء، الآية: ٣٦.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الحدود، باب في المجنون يسرق أو يصيب حدًا، (٦/٤٥٥) برقم (٤٤٠٣)، صححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٣/٥٦).

(٤) الانتصار لأصحاب الحديث (٨٠).

وقد كان لجهود الإمام ابن قيم الجوزية في تقرير أن العقل السليم الصريح يدل على العقيدة الصحيحة ويقررها، أثر كبير في تقرير ذلك، فجاء البحث موسومًا بـــ"جهود الإمام ابن قيم الجوزية في تقرير أن العقل السليم الصريح يدل على العقيدة الصحيحة ويقررها".

مشكلات البحث وتساؤلاته:

يمكننا من خلال بحثنا أن نجيب عن السؤال الرئيس، هل العقل السليم الصريح يدل على العقيدة الصحيحة ويقررها؟ وينبثق عنه عدة تساؤلات فرعية كالتالي:

١- ما معنى العقل لغة واصطلاحًا؟

٢- ما مكانة العقل ومنزلته في الإسلام؟

٣- ما هي تقريرات الإمام ابن قيم الجوزية رحمه الله أن العقل السليم الصريح يدل على العقيدة الصحيحة ويقررها؟

٤- ما جهود الإمام ابن قيم الجوزية رحمه الله في إثبات المسائل العقدية باعتماد أن العقل السليم الصريح يدل على العقيدة الصحيحة ويقررها؟

أهداف البحث:

نوجز أهداف البحث في النقاط التالية:

١- معرفة معنى العقل لغة واصطلاحًا.

٢- بيان مكانة العقل ومنزلته في الإسلام.

٣- إبراز تقريرات الإمام ابن قيم الجوزية رحمه الله أن العقل السليم الصريح يدل على العقيدة الصحيحة ويقررها.

٤- بيان جهود الإمام ابن قيم الجوزية رحمه الله في إثبات المسائل العقدية باعتماد العقل السليم الصريح وأنه يدل على العقيدة الصحيحة ويقررها.

الدراسات السابقة:

الإمام ابن قيم الجوزية أحد الأعلام البارزين بين جمهرة علماء أهل السنة والجماعة، وقد كتب عنه عدد من الدراسات والبحوث والرسائل في شتى العلوم الشرعية، مثل العقيدة والحديث والفقه وغيرها من الفنون.

ولم أجد إلى الآن دراسة مؤصلة تفصيلية توضح جهود الإمام ابن قيم الجوزية في تقرير أن العقل السليم الصريح يدل على العقيدة الصحيحة ويقررها، إلا أن هناك بعض الرسائل لها صلة ما بدراستي:

إحداها: بعنوان "منهج الإمام ابن القيم في تقرير التوحيد" للباحثة آمال بنت عبد العزيز العمرو، وهي رسالة ماجستير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

ثانيها: بعنوان "المقاصد العقائدية عند ابن قيم الجوزية، للباحثة فوزية بنت عمر عبدالله بن عمر، وهي رسالة دكتوراه من جامعة سيدي محمد بن عبدالله المغرب.

ثالثها: بعنوان العقل والتربية العقلية والفكرية عند ابن قيم الجوزية، للباحث سعيد هلاوي، وهو بحث من جامعة محمد الخامس – الرباط.

والملاحظ على هذه الرسائل ما يلي:

أولًا: أن موضوع جهود الإمام ابن قيم الجوزية في تقرير أن العقل السليم الصريح يدل على العقيدة الصحيحة ويقررها، فإن جميع الرسائل السابقة لم تتعرض لموضوع البحث إلا على سبيل الإيجاز فقط، من دون تفصيل لذلك، وأنه وإن كتبت بعض الرسائل في بعض الجزئيات في العقل السليم فإنها مجملة، لم يستوعب كاتبها جميع جوانب موضوع البحث، مع العلم بأن كلام ابن قيم الجوزية فيها كثير.

ثانيًا: أن بحثي هذا – جهود الإمام ابن قيم الجوزية في تقرير أن العقل السليم الصريح يدل على العقيدة الصحيحة ويقررها – بحث تفصيلي مركز في هذا الجانب دون الجوانب الأخرى، بجمع شتات ما تفرق من تقرير الإمام ابن قيم الجوزية – رحمه الله – أن العقل السليم الصريح يدل على العقيدة الصحيحة ويقررها من خلال كتبه، وعلى حسب اطلاعي، والله تعالى أعلم.

منهج البحث:

هو المنهج الوصفي التحليلي وهو المراد في الأبحاث النظرية حيث نوضح من خلاله جهود الإمام ابن قيم الجوزية في تقرير أن العقل السليم الصريح يدل على العقيدة الصحيحة ويقررها.

خطة البحث:

اشتملت خطة البحث على مقدمة وأربعة مطالب وخاتمة ومصادر ومراجع.

المقدمة: واشتملت على مشكلة البحث وتساؤلاته، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطة البحث.

المطلب الأول: تعريف العقل.

المطلب الثاني: مكانة العقل ومنزلته في الإسلام.

المطلب الثالث: جهود الإمام ابن قيم الجوزية في تقرير أن العقل السليم الصريح يدل على العقيدة الصحيحة ويقررها.

المطلب الرابع: مسائل تبين جهود الإمام ابن قيم الجوزية في تقرير أن العقل السليم الصريح يدل على العقيدة الصحيحة ويقررها.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

المصادر والمراجع.

المطلب الأول: تعريف العقل. وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: تعريف العقل في اللغة.

المسألة الثانية: تعريف العقل في الاصطلاح.

المسألة الأولى: تعريف العقل في اللغة:

العقل لغة: يعني الحبس والمنع والحجر والنهى، قال ابن فارس: "عَقَلَ: الْعَيْنُ وَالْقَافُ وَاللَّامُ أَصْلٌ وَاحِدٌ مُنْقَاسٌ مُطَّرِدٌ، يَدُلُّ عُظْمُهُ عَلَى حُبْسَةٍ فِي الشَّيْءِ أَوْ مَا يُقَارِبُ الْحُبْسَةَ. مِنْ ذَلِكَ الْعَقْلُ، وَهُوَ الْحَابِسُ عَنْ ذَمِيمِ الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ"(١).

وللعقل عدة إطلاقات، ومنها(٢):

١- يطلق العقل على العلم، وبصفات الأشياء من حسنها وقبحها، وكمالها ونقصانها.

٢- يطلق العقل على العلم بخير الخيرين وشرّ الشرَّين، أو مطلقٌ لأمور.

٣- يطلق العقل على قوة بها يكون التمييز بين القبيح والحسن، ولِمَعَانٍ مجتمعة بمقدمات يستتب بها الأغراض والمصالح.

٤- يطلق العقل على هيئة محمودة للإنسان في حركاته وكلامه.

ومما سبق يتبين أن العقل في اللغة يأتي بعدة معان:

الحبس، والمنع، والإمساك، والفهم والعلم، والإدراك والتمييز، والحِجْر، والنُّهى.

المسألة الثانية: تعريف العقل في الاصطلاح

للعقل عدة تعريفات في اصطلاح علماء الشرع وفي اصطلاح المتكلمين وفي اصطلاح الفلاسفة، وسأبينها كالآتي:

أ- معنى العقل في اصطلاح علماء الشرع:

ذكر القرآن الكريم الفعل من لفظ العقل في مواضع كثيرة، وورد لفظ العقل في السنة النبوية مرات متعددة، ولذا فقد عرّف علماء الشريعة العقل بتعريفات مختلفة، ومنها(٣):

العقل هو: قوة غريزية يُتهيأ بها لإدراك المعلومات التصويرية، والتصديقية.

-العقل هو: علم من العلوم الضرورية.

-العقل هو: جوهر شفاف تدرك به المطالب العلمية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية بعد أن ذكر تلك التعريفات السابقة: "والصحيح أن اسم العقل يتناول هذا وهذا، وقد يراد بالعقل نفس الغريزة التي في الإنسان التي بها يعلم ويميز ويقصد المنافع دون المضار، كما قال أحمد بن حنبل والحارث المحاسبي وغيرهما: إن العقل غريزة، وهذه الغريزة ثابتة عند جمهور العقلاء، كما أن في العين قوة بها يبصر؛ وفي اللسان قوة بها يذوق، وفي الجلد قوة بها يلمس عند جمهور العقلاء"(٤).

وذكر ابن تيمية بأن العقل له معان أربعة(٥):

أحدها: علوم ضرورية يفرق بها بين المجنون الذي رفع القلم عنه وبين العاقل الذي جرى عليه القلم فهذا مناط التكليف.

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٦٩/٤).

(٢) انظر: مصطلحات في كتب العقائد، ص(١٢٧-١٢٨).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٢٨٧/٩)، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢٠٣/١)، ومصطلحات في كتب العقائد ص (١٢٧-١٢٨).

(٤) مجموع الفتاوى (٢٨٧/٩).

(٥) انظر: المرجع السابق (٢٨٧/٩).

الثاني: علوم مكتسبة تدعو الإنسان إلى فعل ما ينفعه وترك ما يضره.

الثالث: العمل بالعلم يدخل في مسمى العقل أيضًا، بل هو من أخص ما يدخل في اسم العقل الممدوح.

الرابع: الغريزة التي بها يعقل الإنسان.

فالتعريف المختار للعقل هو: أنه لفظ يراد به الغريزة التي بها يعلم، ويراد به أنواع من العلم، ويراد به العمل بموجب ذلك العلم.

قال الإمام ابن قيم الجوزية: "والعقل عقلان:

- عقل غريزة: وهو أب العلم ومربيه ومثمره.
- وعقل مكتسب مستفاد؛ وهو ولد العلم وثمرته ونتيجته.

فإذا اجتمعا في العبد فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، واستقام له امره، وأقبلت عليه جيوش السعادة من كل جانب، وإذا فقد أحدهما فالحيوان البهيم أحسن حالًا منه، وإذا انفرد انتقص الرجل بنقصان أحدهما"(١).

المطلب الثاني: مكانة العقل ومنزلته في الإسلام

لقد أعلى الإسلام منزلة العقل، ورفع مكانته؛ ووردت آيات كثيرة في القرآن الكريم تمدح أرباب العقول، كقوله تعالى ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾(٢).

وقوله تعالى: ﴿وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾(٣).

وقد امتن الله عز وجل على الإنسان بنعمة العقل الذي ميزه به عن سائر الحيوانات، وجعله موضوع المسئولية، فقال سبحانه: ﴿قُلْ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۚ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾(٤)، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾(٥).

ومن تقدير الإسلام للعقل أن جعله مناط التكليف وسببًا له، كما روى علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل)(٦).

فالخطاب الشرعي يتوجه للعاقل دون غيره؛ لأنه به يكون الفهم والإدراك؛ ولذلك قال بعض السلف: العقل حجة الله على جميع الخلق لأنه سبب التكليف إلا أن صاحبه لا يستغني عن التوفيق في كل وقت ونفس العقل بالتوفيق كان والعاقل محتاج في كل وقت إلى توفيق جديد تفضلًا من الله تعالى(٧).

---

(١) مفتاح دار السعادة (١/٣٢٣-٣٢٤).

(٢) سورة العنكبوت، الآية: ٤٣.

(٣) سورة الروم، الآية: ٢٨.

(٤) سورة الملك، الآية: ٢٣.

(٥) سورة الإسراء، الآية: ٣٦.

(٦) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الحدود، باب في المجنون يسرق أو يصيب حدًا، (٦/٤٥٥) برقم (٤٤٠٣)، صححه الالباني في صحيح سنن أبو داود (٣/٥٦).

(٧) الانتصار لأصحاب الحديث لسمعاني، ص(٨٠).

فالقرآن الكريم مملوء بالأمر بالتعقل، والنظر، والتدبر، والثناء عليهم، وذم من عطل عقله، وركن إلى التقليد الأعمى، كالذين اتبعوا ما ألفوا عليه آباءهم من غير ما بينة.

كما ذم اتباع الظن والأوهام والخرافات والعادات والتقاليد التي لم ينزل الله بها من سلطان، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلۡ نَتَّبِعُ مَآ أَلۡفَيۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ أَوَلَوۡ كَانَ ءَابَآؤُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَهۡتَدُونَ﴾[1]

وأيضًا مما يدل على مكانة العقل ومنزلته في الإسلام أن القرآن الكريم ذكره وأشار إلى كثير من الأدلة والبراهين العقلية، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "والقرآن مملوء من ذكر الآيات العقلية التي يستدل بها العقل، وهي شرعية؛ لأن الشرع دل عليها، وأرشد إليها.

ولكن كثيرٌ من الناس لا يسمي دليلًا شرعيًا إلا ما دل بمجرد خبر الرسول، وهو اصطلاح قاصر، ولهذا يجعلون أصول الفقه هو لبيان الأدلة الشرعية"[2].

وقد مدح الله سبحانه العقل وأهله في كتابه في مواضع كثيرة منه وذم من لا عقل له وأخبر أنهم أهل النار الذين لا سمع لهم ولا عقل فهو آلة كل علم وميزانه الذي به يعرف صحيحه من سقيمه وراجحه من مرجوحه والمرآة التي يعرف بها الحسن من القبيح وقد قيل: العقل ملك، والبدن روحه، وحواسه وحركاته كلها رعية له، فإذا ضعف عن القيام عليها وتعهدها، وصل الخلل اليها كلها، ولهذا قيل: من لم يكن عقله أغلب خصال الخير عليه كان حتفه في أغلب خصال الشر عليه، وروى أنه لما هبط آدم من الجنة اتاه جبريل، فقال: إن الله احضرك العقل والدين والحياء لتختار واحدًا منها؛ فقال: أخذت العقل، فقال الدين والحياء: أمرنا أن لا نفارق العقل حيث كان، فانحازا إليه[3]"[4].

والإسلام شرع من الأحكام ما يحافظ فيها على العقل باعتباره واحدًا من الضروريات الخمسة، وهي: الدين، والنفس، والعرض، والعقل، والمال.

والإسلام يحث العقل على العمل فيما خُلق له، وفي المجال الذي يستطيعه، والوقوف على القضايا التي يستطيع إدراكها؛ كمعرفة الله تعالى ووحدانيته، وصحة النبوة، والبعث بعد الموت، أما الأمور الغيبية التي لا يستطيع العقل إدراكها أو الوقوف على حقيقتها، فلا مجال للعقل أن يعمل فيها، كالذات الإلهية، والروح، والجنة، والنار، وكيفية صفات الله عز وجل وغيرها؛ ذلك أن العقل البشري له مجاله الذي يعمل فيه؛ فإذا ما حاول أن يتخطى هذا المجال فإنه سَيَضِل ويتخبط في متاهات لا قبل له بها؛ فمجال العقل كل ما هو محسوس.

أما الغيبيات التي لا تقع تحت مداركه فلا مجال للعقل أن يخوض فيها، ولا يخرج عما دلت عليه النصوص الشرعية في شأنها.

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٧٠.

(٢) النبوات (١/٢٩٣-٢٩٤).

(٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في العقل وفضله (٣٧-٣٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٧/٤٤٣-٤٤٤).

(٤) انظر: مفتاح دار السعادة (١/١١٧).

فأهل السنة وسط في باب العقل بين الذين جعلوه إلها ومجدوه ووضعوه في غير موضعه وبين من تجاهله وألغاه: فوسطية أهل السنة والجماعة أنهم يعتقدون أن للعقل مكانة ضرورية وأنه مناط التكليف، وحثه على النظر والتفكير لكن بالضوابط الشرعية.

المطلب الثالث: جهود الإمام ابن قيم الجوزية في تقرير أن العقل السليم الصريح يدل على العقيدة الصحيحة ويقررها

المصادر النقلية لتلقي العقيدة هي القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع، لكن هناك مصادر وبراهين عقلية تدل على مسائل الاعتقاد.

فالأدلة ليست منحصرة في الكتاب والسنة والإجماع، فهناك الأدلة العقلية التي اعتبرها السلف من أعظم أنواع الأدلة في توجيه العقول إلى الحق، واستدلوا بها إلى جانب الأدلة النقلية، ومن الأمثلة على ذلك استدلال الإمام أحمد بالعقل في رده على من قال بأن إحاطة الله بخلقه تقتضي أن يختلط معهم، فقال رحمه الله: "ومن الاعتبار في ذلك، لو أن رجلًا كان في يده قدح من قوارير صاف وفيه شراب صاف، كان بصر ابن آدم قد أحاط بالقدح من غير أن يكون ابن آدم في القدح، فالله وله المثل الأعلى قد أحاط بجميع خلقه، من غير أن يكون في شيء من خلقه.

وخصلة أخرى: لو أن رجلًا بنى دارًا بجميع مرافقها، ثم أغلق بابها وخرج منها، كان ابن آدم لا يخفى عليه كم بيت في داره، وكم سعة كل بيت من غير أن يكون صاحب الدار في جوف الدار، فالله وله المثل الأعلى قد أحاط بجميع خلقه، وعلم كيف هو؟ وما هو؟ من غير أن يكون في شيء مما خلق"(١).

وقد بين الإمام ابن قيم الجوزية رحمه الله مذهب السلف في دليل العقل، فقد كان يعتمد في بحوثه وآرائه وتقريراته واستدلالاته على الأدلة العقلية، فيستدل بها على ما يذهب إليه ويراه صوابًا، ويرد بها على المخالفين ويدحض بها دعاواهم، حيث يقول رحمه الله: "أن السمع حجة الله على خلقه، وكذلك العقل، فهو سبحانه أقام عليهم حجته بما ركب فيهم من العقل وبما أنزل إليهم من السمع"(٢).

ومن تقريراته رحمه الله بيان أن الإجماع قد نص على أن العقل هو مناط التكليف فيقول: "إذ الإجماع منعقد على أن شرط التكليف العقل، ومن لا يعقل ما يقول فليس بمكلف"(٣).

ومن تقريراته رحمه الله أن العقل السليم الصريح يدل على العقيدة الصحيحة ويقررها بعد الكتاب والسنة والإجماع ووضح أهميته للعلم وانه المرشد لطاعة الله فقال: "ولا يمكن جواب هذه المسألة –أي الأرواح بعد مفارقتها للجسد قائمة بنفسها– إلا على أصول أهل السنة التي تظاهرت عليها أدلة القرآن والسنة والآثار والاعتبار والعقل"(٤).

ومن تقريراته رحمه الله أن الوحي والعقل دليلان إلهيان بل لا يستغني أحدهما عن الآخر فيقول: "قد ثبت أن الله سبحانه قد أنزل الكتاب والميزان، فكلاهما في الإنزال أخوان، وفي معرفة الأحكام شقيقان، وكما لا يتناقض الكتاب في نفسه فالميزان الصحيح لا يتناقض في نفسه ولا يتناقض الكتاب والميزان، فلا تتناقض دلالة النصوص

(١) الرد على الجهمية والزنادقة، ص(١٤٩-١٥٠).
(٢) الصواعق المرسلة (١١٨٧/٣).
(٣) زاد المعاد (١٩٣/٥).
(٤) الروح (١٠٨/١).

الصحيحة، ولا دلالة الأقيسة الصحيحة، ولا دلالة النص الصريح والقياس الصحيح، بل كلها متصادقة متعاضدة متناصرة يصدق بعضها بعضًا، ويشهد بعضها لبعض؛ فلا يناقض القياس الصحيح النص الصحيح أبدًا، ونصوص الشارع نوعان: أخبار، وأوامر، فكما أن أخباره لا تخالف العقل الصحيح، بل هي نوعان: نوع يوافقه ويشهد على ما يشهد به جملة أو جملة وتفصيلًا، ونوع يعجز عن الاستقلال بإدراك تفصيله وإن أدركه من حيث الجملة، فهكذا أوامره سبحانه نوعان: نوع يشهد به القياس والميزان، ونوع لا يستقل بالشهادة به ولكن لا يخالفه، وكما أن القسم الثالث في الأخبار محال وهو ورودها بما يرده العقل الصحيح فكذلك الأوامر ليس فيها ما يخالف القياس والميزان الصحيح"[١].

ومن تقريراته رحمه الله أن العقل يوصل إلى الإيمان بالله سبحانه وتعالى وبوجوده ووحدانيته واسمائه وصفاته وبقية أركان الإيمان الستة وأن العقل يوجب العمل بامتثال الأوامر واجتناب النواهي ومعرفة عواقب المخالف لذلك فيقول: "وهذا ثمرة العقل الذي به عُرِفَ الله سبحانه وتعالى، وأسماؤه، وصفات كماله، ونعوت جلاله، وبه آمن المؤمنون بكتبه ورسله ولقائه وملائكته، وبه عرفت آيات ربوبيته، وأدلة وحدانيته ومعجزات رسله، وبه امتثلت أوامره، واجتنبت نواهيه، وهو الذي تلمح العواقب فراقبها، وعمل بمقتضى مصالحها، وقاوم الهوى فرد جيشه مفلولا، وساعد الصبر حتى ظفر به بعد أن كان بسهامه مقتولا، وحث على الفضائل، ونهى عن الرذائل، وفتق المعاني وأدرك الغوامض، وشد أزر العزم فاستوى على سوقه، وقوى أزر الحزم حتى حظي من الله بتوفيقه"[٢].

ومن تقريراته رحمه الله أن العقل له مدركات مطبوعة فيه والشرع مثبت لها ومؤيد، ومنها معرفة حسن التوحيد وقبح الشرك، وأنها من العلوم الضرورية المطبوعة في جميع العقول فيقول: "واعلم أنه إن لم يكن حسن التوحيد وقبح الشرك معلومًا بالعقل، مستقرًا في الفطر، فلا وثوق بشيء من قضايا العقل، فإن هذه القضية من أجل القضايا البديهيات، وأوضح ما ركب الله في العقول والفطر، ولهذا يقول سبحانه عقيب تقرير ذلك أفلا تعقلون أفلا تذكرون وينفي العقل عن أهل الشرك، ويخبر عنهم بأنهم يعترفون في النار: أنهم لم يكونوا يسمعون ولا يعقلون، وأنهم خرجوا عن موجب السمع والعقل، وأخبر عنهم: ﴿صُمٌّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ﴾ [٣] وأخبر عنهم أن سمعهم وأبصارهم وأفئدتهم لم تغن عنهم شيئًا، وهذا إنما يكون في حق من خرج عن موجب العقل الصريح والفطرة الصحيحة، ولو لم يكن في صريح العقل ما يدل على ذلك لم يكن في قوله تعالى: "انظروا" و"اعتبروا" و"سيروا في الأرض فانظروا" فائدة، .... وقبح الشرك والكفر مستقر في العقول والفطر، معلوم لمن كان له قلب حي، وعقل سليم، وفطرة صحيحة؟ قال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ ضَرَبۡنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٖ لَّعَلَّهُمۡ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [٤]، وقال تعالى ﴿وَتِلۡكَ ٱلۡأَمۡثَٰلُ نَضۡرِبُهَا لِلنَّاسِۖ وَمَا يَعۡقِلُهَآ إِلَّا ٱلۡعَٰلِمُونَ﴾ [٥]"[٦].

---

(١) اعلام الموقعين (٢٤٩/١-٢٥٠).

(٢) روضة المحبين، ص(٦).

(٣) سورة البقرة، آية: ١٧١.

(٤) سورة الزمر، آية: ٢٧.

(٥) سورة العنكبوت، آية: ٤٣.

(٦) انظر: مدارج السالكين (٤٥٥/٣)

ومن تقريراته رحمه الله أن صحة الأدلة العقلية أن تكون موافقة للأدلة النقلية الصحيحة، فالحق لا ينقض بعضه بعضا، بل يصدق بعضه بعضا بخلاف الباطل فإنه مختلف متناقض، فما علم عنده بالمعقول الصريح لا يخالفه قط خبر صحيح، وكذلك ما علم بالسمع الصحيح لا يعارضه عقل صريح، فيقول: "أن الحجج السمعية مطابقة للمعقول، والسمع الصحيح لا ينفك عن العقل الصريح بل هما أخوان نصيران وصل الله بينهما وقرن أحدهما بصاحبه فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَٰرًا وَأَفْـِٔدَةً فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَىْءٍ إِذْ كَانُوا۟ يَجْحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾[1]. فذكر ما ينال به العلوم وهي السمع والبصر والفؤاد الذي هو محل العقل، وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾[2]، فأخبروا أنهم خرجوا عن موجب السمع والعقل، وقال تعالى: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾[3]، ... فدعاهم إلى استماعه بأسماعهم وتدبره بعقولهم، ومثله قوله: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ﴾[4]، ....

فجمع سبحانه بين السمع والعقل وأقام بهما حجته على عباده فلا ينفك أحدهما عن صاحبه أصلًا فالكتاب المنزل والعقل المدرك حجة الله على خلقه، وكتابه هو الحجة العظمى؛ فهو الذي عرفنا ما لم يكن لعقولنا سبيل إلى استقلالها بإدراكه أبدًا فليس لأحد عنه مذهب ولا إلى غيره مفزع في مجهول يعلمه، ومشكل يستبينه، وملتبس يوضحه فمن ذهب عنه فإليه يرجع، ومن دفع حكمه فبه يحاج خصيمه إذ كان بالحقيقة هو المرشد إلى الطرق العقلية والمعارف اليقينية"[5].

ومن تقريراته رحمه الله إثبات أنه ليس في الشريعة ما يخالف العقل المنضبط فيقول: "أنه ليس في الشريعة شيء يخالف القياس، ولا في المنقول عن الصحابة الذي لا يعلم لهم فيه مخالف، وأن القياس الصحيح دائر مع أوامرها ونواهيها وجودًا وعدمًا، كما أن المعقول الصحيح دائر مع أخبارها وجودًا وعدمًا، فلم يخبر الله ولا رسوله بما يناقض صريح العقل، ولم يشرع ما يناقض الميزان والعدل"[6].

ومن تقريراته رحمه الله ان العقل يستنبط الأدلة والبراهين من النصوص الشرعية، وبه تعرف وتمحص الصحيح منها والباطل بالضوابط الشرعية، وتقرر المسائل الشرعية بأفضل أسلوب واقوم طريقة وترد وتفحم المخالفين لها، وأن الأدلة والبراهين العقلية هي ما اتفق جميع العقلاء عليها، ولم تعارض الشرع فيقول: "إن ما علم بصريح العقل الذي لا يختلف فيه العقلاء لا يتصور أن يعارضه الشرع البتة، ولا يأتي بخلافه، ومن تأمل ذلك في ما ينازع العقلاء فيه من المسائل الكبار، وجد ما خالفت النصوص الصحيحة الصريحة شبهات فاسدة يعلم بالعقل بطلانها، بل يعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للنقل، فتأمل ذلك في مسائل التوحيد والصفات، ومسائل القدر والنبوات والمعاد، تجد ما يدل عليه صريح العقل لم يخالفه سمع قط، بل السمع الذي يخالفه إما أن يكون حديثًا موضوعًا، أو

(١) سورة الشورى، آية: ٥٢.

(٢) سورة الملك، آية: ١٠.

(٣) سورة يونس، آية: ٦٧.

(٤) سورة المؤمنون، آية: ٦٨.

(٥) انظر: الصواعق المرسلة (٢/٤٥٧-٤٥٩).

(٦) اعلام الموقعين (٢/٣٩-٤٠).

لا تكون دلالته مخالفة لما دل عليه العقل، ونحن نعلم قطعًا أن الرسل لا يخبرون بمحال العقول، وإن أخبروا بمحارات العقول، فلا يخبرون بما يحيله العقل"[١].

ومن تقريراته رحمه الله عدم تقديم العقل على ما ثبت في الشرع لكون العقل الذي لا يخالف الشرع هو العقل الصريح المنضبط بالضوابط الشرعية وفيما خلق له وأن قولهم بتقديم عقولهم على الوحي حقيقته هو تقديم اهوائهم على ما جاء من الوحي الصحيح والعقل الصريح وهذا هو ما أهلكهم وجعلهم في ضلال فيقول: "وأصل كل فتنة إنما هو من تقديم الرأي على الشرع، والهوى على العقل.

فالأول: أصل فتنة الشبهة، والثاني: أصل فتنة الشهوة"[٢].

ومن تقريراته رحمه الله أن للعقل مدركات يعلم بها كثيرًا من الأحكام بالإجمال وقد جاء الوحي بتفاصيلها ولا يستطيع العقل تجاوز قدرته التي وهبها الله له فيقول: "إن المعاد يعلم بالعقل، وأن السمع ورد بتفصيل ما يدل العقل على إثباته.

ومن تأمل طريقة القرآن وجدها دالة على ذلك، وأنه سبحانه يضرب لهم الأمثال المعقولة التي تدل على إمكان المعاد تارة ووقوعه أخرى، فيذكر أدلة القدرة الدالة على إمكان المعاد وأدلة الحكمة المستلزمة لوقوعه"[٣].

ومن تقريراته رحمه الله بيان ضرر استخدام المقاييس العقلية الباطلة في المسائل العقدية وأن ذلك يوصل إلى البدع والضلال والهلاك فيقول: "الرأي المتضمن تعطيل أسماء الرب وصفاته وأفعاله بالمقاييس الباطلة التي وضعها أهل البدع والضلال من الجهمية والمعتزلة والقدرية ومن ضاهاهم، حيث استعمل أهله قياساتهم الفاسدة وآراءهم الباطلة وشبههم الداحضة في رد النصوص الصحيحة الصريحة؛ فردوا لأجلها ألفاظ النصوص التي وجدوا السبيل إلى تكذيب رواتها وتخطئتهم، ومعاني النصوص التي لم يجدوا إلى رد ألفاظها سبيلًا،... فأنكروا لذلك رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة، وأنكروا كلامه وتكليمه لعباده، وأنكروا مباينته للعالم، واستواءه على عرشه، وعلوه على المخلوقات، وعموم قدرته على كل شيء، بل أخرجوا أفعال عباده من الملائكة والأنبياء والجن والإنس عن تعلق قدرته ومشيئته وتكوينه لها، ونفوا لأجلها حقائق ما أخبر به عن نفسه وأخبر به رسوله من صفات كماله ونعوت جلاله؛ وحرفوا لأجلها النصوص عن مواضعها، وأخرجوها عن معانيها وحقائقها بالرأي المجرد الذي حقيقته أنه ذبالة الأذهان ونخالة الأفكار وعفارة الآراء ووساوس الصدور"[٤].

ويبين رحمه الله آثار الطواغيت الأربع ومنها دعوى تعارض العقل مع النقل وأخذنا بالعقل ولم نلتفت إلى الوحي فإنها توصل إلى الطعن في الدين ورد ما جاء بالكتاب والسنة، فيقول: ".... هي التي فعلت بالإسلام ما فعلت، وهي التي محت رسومه، وأزالت معالمه، وهدمت قواعده، وأسقطت حرمة النصوص من القلوب، ونهجت طريق الطعن فيها لكل زنديق وملحد، فلا يحتج عليه المحتج بحجة من كتاب الله أو سنة رسوله، إلا لجأ إلى طاغوت من هذه الطواغيت واعتصم به، واتخذه جنة يصد به عن سبيل الله، والله تعالى بحوله وقوته ومنه وفضله، قد كسر هذه

(١) الصواعق المرسلة (٣/٨٢٩-٨٣٠).

(٢) إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان (٢/١٦٧).

(٣) الرسالة التبوكية، ص(٧٠).

(٤) انظر: اعلام الموقعين (١/٥٤).

الطواغيت طاغوتا طاغوتا، على ألسنة خلفاء رسله وورثة أنبيائه، فلم يزل أنصار الله ورسوله يصيحون بأهلها من أقطار الأرض ويرجمونهم بشهب الوحي وأدلة المعقول"(١).

ومن تقريراته رحمه الله إثبات اختصاص العقل في أعمال الأقيسة العقلية وضرب الأمثال فيقول: "قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾(٢) فالقياس في ضرب الأمثال من خاصة العقل، وقد ركز الله فطر الناس وعقولهم على التسوية بين المتماثلين وإنكار التفريق بينهما، والفرق بين المختلفين وإنكار الجمع بينهما.

قالوا: ومدار الاستدلال جميعه على التسوية بين المتماثلين والفرق بين المختلفين؛ فإنه إما استدلال بمعين على معين أو بمعين على عام، أو بعام على معين، أو بعام على عام؛ فهذه الأربعة هي مجامع ضروب الاستدلال"(٣).

وقال أيضًا: "وليعلم العاقل أن العقل والشرع يوجبان تحصيل المصالح وتكميلها، وإعدام المفاسد وتقليلها، فإذا عرض للعاقل أمر يرى فيه مصلحة ومفسدة، وجب عليه أمران: أمر علمي، وأمر عملي، فالعلمي: معرفة الراجح من طرفي المصلحة والمفسدة، فإذا تبين له الرجحان وجب عليه إيثار الأصلح له"(٤).

ومن تقريراته رحمه الله بيان أن ما ينفر منه ويقبحه العقل الصريح تجد الشرع يأمر بتحريمه أو كراهته فيقول في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجْتَنِبُواْ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ ۖ وَلَا تَجَسَّسُواْ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ۚ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾(٥): "فتأمل هذا التشبيه والتمثيل وحسن موقعه ومطابقة المعقول فيه المحسوس، وتأمل إخباره عنهم بكراهة أكل لحم الأخ ميتا، ووصفهم بذلك في آخر الآية، والإنكار عليهم في أولها أن يحب أحدهم ذلك، فكما أن هذا مكروه في طباعهم فكيف يحبون ما هو مثله ونظيره: فاحتج عليهم بما كرهوه على ما أحبوه، وشبه لهم ما يحبونه بما هو أكره شيء إليهم، وهم أشد شيء نفرة عنه؛ فلهذا يوجب العقل والفطرة والحكمة أن يكونوا أشد شيء نفرة عما هو نظيره ومشبهه"(٦).

ومن تقريراته رحمه الله ذم من لم يعمل العقل في الحكم والعلل والأسباب فيقول: "قوم نفوا الحكمة والتعليل والأسباب، وأقروا بالقياس كأبي الحسن الأشعري وأتباعه ومن قال بقوله من الفقهاء أتباع الأئمة، وقالوا: إن علل الشرع إنما هي مجرد أمارات وعلامات محضة كما قالوه في ترك الأسباب وقالوا: إن الدعاء علامة محضة على حصول المطلوب، لا أنه سبب فيه، والأعمال الصالحة والقبيحة علامات محضة ليست سببًا في حصول الخير والشر، وكذلك جميع ما وجدوه من الخلق والأمر مقترنا بعضه ببعض قالوا أحدهما دليل على الآخر، مقارن له اقترانًا عاديًا، وليس بينهما ارتباط سببية ولا علة ولا حكمة، ولا له فيه تأثير بوجه من الوجوه.... الطريقة المثلى والمذهب الوسط الذي هو في المذاهب كالإسلام في الأديان، وعليه سلف الأمة وأئمتها والفقهاء المعتبرون من

(١) الصواعق المرسلة (٢/٦٣٢-٦٣٣).
(٢) سورة العنكبوت، الآية: ٤٣.
(٣) اعلام الموقعين (١/١٠١).
(٤) الجواب الكافي، ص(٢١٢).
(٥) سورة الحجرات، الآية:١٢.
(٦) اعلام الموقعين (١/١٣١).

إثبات الحكم والأسباب والغايات المحمودة في خلقه سبحانه وأمره، وإثبات لام التعليل وباء السببية في القضاء والشرع كما دلت عليه النصوص مع صريح العقل والفطرة واتفق عليه الكتاب والميزان"[١].

ومن تقريراته رحمه الله أن يحتج بالعقل للرد على من يخالفه مثل رده على شبه القائلين بنفي الحكمة والتعليل: "العقل الصريح يقضي بأن من لا حكمة لفعله ولا غاية يقصدها به أولى بالنقص"[٢].

ومن تقريراته رحمه الله أن يحتج بالعقل للرد على أصحاب الأديان المنسوخة المخالفة كالنصرانية فأثبت أن الأدلة العقلية تشير إلى أن نبينا عليه الصلاة والسلام مذكور في كتبهم وأنَّ نبوة نبينا محمد ﷺ ثابتة بطريق العقل الصريح، وأن إنكار نبوته عليه السلام إنكار لنبوة جميع الأنبياء عليهم السلام، بل وإنكار لربوبيته تعالى، لأنَّ الرسول كما يقول الإمام إنما جاء بتعريف الرب تعالى بأسمائه وصفاته وأفعاله، والتعريف بحقوقه على عباده، فمن أنكر رسالته فقد أنكر الرب الذي دعا إليه وحقوقه التي أمر بها[٣].

ومن تقريراته رحمه الله أن يحتج بالعقل للرد على بعض العقائد الباطلة عند أصحاب الأديان المنسوخة المخالفة في إثبات بطلان عقائدهم مثل عقيدة التجسد[٤] والصلب والفداء[٥] عند النصارى وغيرها من عقائدهم الفاسدة.

وبعد هذا العرض لما قرره الإمام ابن قيم الجوزية من القضايا التي اعتمد فيها على الدليل العقلي، مع الأدلة النقلية.

المطلب الرابع: مسائل تبين جهود الإمام ابن قيم الجوزية في تقرير أن العقل السليم الصريح يدل على العقيدة الصحيحة ويقررها

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: الحسن والقبح

المسألة الثانية: صفات الله تعالى

المسألة الثالثة: استواء الله على عرشه وعلوه على خلقه

المسألة الرابعة: رؤية الله عز وجل

والذي سأتناوله في هذا المطلب بعض من المسائل الاعتقادية التي يمكن الاعتماد على العقل في إثباتها مع الوحي المنزل من الله عز وجل، وسأذكر بعضًا من هذه المسائل التي تبيّن جهود الإمام ابن قيم الجوزية في اعتماده على العقل لتقريرها وإثباتها.

المسألة الأولى: الحسن والقبح

هذه المسألة من مسائل الاعتقاد التي كثر الكلام والخلاف حولها، فما المقصود بالحسن والقبيح؟

الحسن من أفعال العباد ما يكون متعلق المدح في العاجل والثواب في الآجل، ويقع برضاء الله تعالى.

---

(١) المرجع السابق (٢٥٣/١).

(٢) شفاء العليل، ص(٢٠٩).

(٣) انظر: هداية الحيارى (٢/ ٥٨٤).

(٤) انظر: إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان (٢٧٦/٢).

(٥) انظر: المرجع السابق (٢٨٥/٢- ٢٨٦).

والقبيح ما يكون متعلق الذم في العاجل والعقاب في الآجل، ولا يرضى عنه الله كالكفر(١).

فمذهب أهل السنة والجماعة أن الأفعال في أنفسها إما حسنة وإما قبيحة، لكنهم يقولون بأن العذاب لا يقع إلا بعد إرسال الرسل(٢).

ومذهب المعتزلة أن الحسن والقبح راجع إلى العقل وأوجبوا على العباد فعل الحسن والكف عن القبيح حتى ولو لم يرد بذلك شرع، يقول الشهرستاني عن المعتزلة: "وقال أهل العدل: المعارف كلها معقولة بالعقل، واجبة بنظر العقل، وشكر المنعم واجب قبل ورود السمع، والحسن والقبح صفتان ذاتيتان للحسن والقبيح"(٣).

ومن خلال ما سبق يتضح الخلاف بين أهل السنة والمعتزلة، فالمعتزلة ترتب الثواب والعقاب على تحسين العقل وتقبيحه قبل ورود الشرع، أما أهل السنة فيقولون: إن الأشياء قد تكون حسنة أو قبيحة قبل ورود الشرع، ولكن لا يثبت لها حكم قبل ورود الشرع، فالثواب والعقاب مترتب على ما جاء به الشرع ومن جهته فقط.

فالسلف وإن قالوا بعقلية الحسن والقبح، إلا أنهم لا يرون ترتب العقاب على فعل القبيح أمرًا لازمًا، لأن الإنسان لا يعاقب على فعل القبيح قبل ورود الشرع بقبحه، لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾(٥).

فهذه الآيات أوضحت أن العقاب على فعل القبيح مشروط بإرسال الرسل التي تحذر الناس عن الأفعال القبيحة.

يقول الإمام ابن قيم الجوزية: "فإن الله سبحانه إنما أقام الحجة على العباد برسله، قال تعالى: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾(٦) فهذا صريح بأن الحجة إنما قامت بالرسل وأنه بعد مجيئهم لا يكون للناس على الله حجة، وهذا يدل على أنه لا يعذبهم قبل مجيء الرسل إليهم لأن الحجة حينئذ لم تقم عليهم، فالصواب في المسألة إثبات الحسن والقبح عقلًا ونفي التعذيب على ذلك إلا بعد بعثة الرسل، فالحسن والقبح العقلي لا يستلزم التعذيب وإنما يستلزمه مخالفة المرسلين"(٧).

وقال أيضًا مقررًا ومحققًا في هذه المسألة: "والتحقيق في هذا: أن سبب العقاب قائم قبل البعثة، ولكن لا يلزم من وجود سبب العذاب حصوله، لأن هذا السبب قد نصب الله تعالى له شرطًا وهو بعثة الرسل، وانتفاء التعذيب قبل البعثة هو لانتفاء شرطه لا لعدم سببه ومقتضيه، وهذا فصل الخطاب في هذا المقام، وبه يزول كل إشكال في المسألة وينقشع غيمها ويسفر صبحها"(٨).

---

(١) انظر: لوامع الأنوار (١/٢٩٣-٢٩٤).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٨/٤٣٤-٤٣٥).

(٣) الملل والنحل (١/٤١).

(٤) سورة الإسراء، الآية: ١٥.

(٥) سورة النساء، الآية: ١٦٥.

(٦) سورة النساء، الآية: ١٦٥.

(٧) مفتاح دار السعادة (٢/٣٩).

(٨) المرجع السابق (٢/٣٩-٤٠).

وقد بين الإمام ابن قيم الجوزية رحمه الله مذهب السلف في مسألة الحسن والقبح بأن الحسن والقبح عقليان يدركهما العقل، لكنه يرى بأن الثواب والعقاب عليهما متوقف على أمر الشارع ونهيه، حيث يقول: "والحق الذي لا يجد التناقض إليه السبيل: أنه لا تلازم بينهما، وأن الأفعال في نفسها حسنة وقبيحة، كما أنها نافعة وضارة، والفرق بينهما كالفرق بين المطعومات والمشمومات والمرئيات، ولكن لا يترتب عليهما ثواب ولا عقاب إلا بالأمر والنهي، وقبل ورود الأمر والنهي لا يكون قبيحًا موجبًا للعقاب مع قبحه في نفسه، بل هو في غاية القبح، والله لا يعاقب عليه إلا بعد إرسال الرسل، فالسجود للشيطان والأوثان، والكذب والزنا، والظلم والفواحش، كلها قبيحة في ذاتها، والعقاب عليها مشروط بالشرع"(١).

ويتضح من كلام الإمام ابن قيم الجوزية السابق بأنه قد أعطى العقل حقه في معرفة الحسن والقبيح، ولكنه أوقف العقل عند حده، فهو لم يعتبره أهلًا للحكم بالثواب والعقاب على الحسن والقبح، وإنما الحكم في ذلك يرجع إلى الشرع.

وقد كان للإمام ابن قيم الجوزية جهود كبيرة في تقرير أن الحسن والقبح عقليان، واستدل على هذه المسألة بأدلة عقلية كثيرة، سنذكر بعضًا منها كالتالي:

١- استدل رحمه الله بالعقل على حسن ما أباحه الله، وقبح ما حرمه، وذكر أمثلة لذلك كقبح وطء الأمهات والأخوات والعمات والخالات، وحسن وطء الأجنبيات، وغير ذلك من الأمثلة، حيث يقول: "وتأمل ذلك في المناكح، فإن من المستقر في العقول والفطر أن قضاء هذا الوطر في الأمهات والبنات والأخوات والعمات والخالات والجدات مستقبح في كل عقل مستهجن في كل فطرة، ومن المحال أن يكون المباح من ذلك مساويًا للمحظور في نفس الأمر ولا فرق بينهما إلا مجرد التحكم بالمشيئة، سبحانك هذا بهتان عظيم ... وكذلك الظلم والكذب والزور والفواحش كالزنا واللواط وكشف العورة بين الملأ ونحو ذلك، كيف يسوغ عقل عاقل أنه لا فرق قط في نفس الأمر بين ذلك وبين العدل والإحسان والعفة والصيانة وستر العورة، وإنما الشارع يحكم بإيجاب هذا وتحريم هذا، وهذا مما لو عرض على العقول السليمة التي لم تدخل ولم يمسها ميل للمثالات الفاسدة وتعظيم أهلها وحسن الظن بهم لكانت أشد إنكارًا له، وشهادة ببطلانه من كثير من الضروريات"(٢).

٢- استدلاله رحمه الله بأن التكاليف الشرعية مركوز حسنها في العقول، فالعبادات التي فرضها الله تقر بحسنها العقول، لما اشتملت عليه من مصالح كثيرة، حيث يقول في رده على من طالب بإظهار وجه الحسن عقلًا في التكاليف الشرعية: "يا لله العجب أيحتاج أمر الله تعالى لعباده بما فيه غاية صلاحهم وسعادتهم في معاشهم ومعادهم ونهيه لهم عما فيه هلاكهم وشقاؤهم في معاشهم ومعادهم إلى المطالبة بحسنه... فأي حسن لم يأمر الله به ويستحبه لعباده ويندبهم إليه، وأي حسن فوق حسن ما أمر به وشرعه، وأي قبيح لم ينه عنه ولم يزجر عباده من ارتكابه، وأي قبح فوق قبح ما نهى عنه، وهل في العقل دليل أوضح من علمه بحسن ما أمر الله به من الإيمان والإحسان وتفاصيلها.. وكذلك ليس في العقل دليل أوضح من قبح ما نهى الله عنه من الفواحش

(١) مدارج السالكين (١/٢٤٧).

(٢) انظر: مفتاح دار السعادة (٢/٥).

ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغي بغير الحق والشرك بالله.. فما أبقى الله عز وجل حسنًا إلا أمر به وشرعه ولا قبيحًا إلا نهى عنه وحذر منه... وأما أمره وشرعه ودينه فكماله غاية وسعادة في المعاش والمعاد، ولا ريب عند العقلاء أن وجه الحسن فيه أعظم من وجه الحسن في الأمور الحسية"(١).

٣- استدلاله رحمه الله بالدليل العقلي على أن الفعل في نفسه حسن وقبيح وذلك من خلال آيات قرآنية كثيرة، ومنها:

أ- قوله تعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَاۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِۖ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾(٣)، يقول ابن قيم الجوزية بعد ذكره لهذه الآيات:

"فأخبر سبحانه أن فعلهم فاحشة قبل نهيه عنه، وأمر باجتنابه بأخذ الزينة، والفاحشة هاهنا هي طوافهم بالبيت عراة الرجال والنساء غير قريش، ثم قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِۖ﴾(٤)، أي لا يأمر بما هو فاحشة في العقول والفطر، ولو كان إنما علم كونه فاحشة بالنهي، وأنه لا معنى لكونه فاحشة إلا تعلق النهي به، لصار معنى الكلام: إن الله لا يأمر بما ينهى عنه، وهذا يصان عن التكلم به آحاد العقلاء، فضلًا عن كلام العزيز الحكيم، وأي فائدة في قوله: (إن الله لا يأمر بما ينهى عنه؟) فإنه ليس لمعنى كونه فاحشة عندهم إلا أنه منهي عنه، لا أن العقول تستفحشه"(٥).

وقال أيضًا مقررًا ومحققًا لهذه المسألة: "فمن قال: إن الفاحشة والقبائح والآثام إنما صارت كذلك بعد النهي، فهو بمنزلة من يقول: الشرك إنما صار شركًا بعد النهي، وليس شركًا قبل ذلك.

ومعلوم أن هذا وهذا مكابرة صريحة للعقل والفطرة، فالظلم ظلم في نفسه قبل النهي وبعده، والقبيح قبيح في نفسه قبل النهي وبعده، والفاحشة كذلك، وكذلك الشرك، لا أن هذه الحقائق صارت بالشرع كذلك.

نعم، الشارع كساها بنهيه عنها قبحًا إلى قبحها، فكان قبحها من ذاتها، وازدادت قبحًا عند العقل بنهي الرب تعالى عنها، وذمه لها، وإخباره ببغضها وبغض فاعلها، كما أن العدل والصدق والتوحيد، ومقابلة نعم المنعم بالثناء والشكر حسن في نفسه، وازداد حسنًا إلى حسنه بأمر الرب به، وثنائه على فاعله، وإخباره بمحبته ذلك ومحبة فاعله"(٦).

ب- قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ﴾(٧)، يقول ابن قيم الجوزية مبينًا وجه الدلالة في هذه الآية على أن الحسن والقبح عقليان:

---

(١) انظر: المرجع السابق (٢/٨٣-٨٤).

(٢) سورة الأعراف، الآية: ٢٨.

(٣) سورة الأعراف، الآية: ٣٣.

(٤) سورة الأعراف، الآية: ٢٨.

(٥) مدارج السالكين (١/٢٤٩).

(٦) المرجع السابق (١/٢٤٩-٢٥٠).

(٧) سورة الأعراف، الآية: ١٥٧.

"فلو كان كونه معروفًا ومنكرًا وخبيثًا وطيبًا إنما هو لتعلق الأمر والنهي والحل والتحريم به، لكان بمنزلة أن يقال: يأمرهم بما يأمرهم به، وينهاهم عما ينهاهم عنه، ويحل لهم ما يحل لهم، ويحرم عليهم ما يحرم عليهم! وأي فائدة في هذا؟ وأي علم يبقى فيه لنبوته؟ وكلام الله يصان عن ذلك، وأن يظن به ذلك، وإنما المدح والثناء والعلم الدال على نبوته: أن ما يأمر به تشهد العقول الصحيحة حسنه وكونه معروفًا، وما ينهى عنه تشهد قبحه وكونه منكرًا، وما يحله تشهد كونه طيبًا، وما يحرمه تشهد كونه خبيثًا، وهذه دعوة جميع الرسل صلوات الله وسلامه عليهم، وهي بخلاف دعوة المتغلبين المبطلين، والكذابين والسحرة، فإنهم يدعون إلى ما يوافق أهواءهم وأغراضهم من كل قبيح ومنكر وبغي وإثم وظلم"(١).

ثم يذكر رحمه الله قصة فيها من البيان والإيضاح لهذه المسألة فيقول: "ولهذا قيل لبعض الأعراب وقد أسلم، لما عرف دعوته صلى الله عليه وسلم عن أي شيء أسلمت؟ وما رأيت منه مما دلك على أنه رسول الله؟ قال ما أمر بشيء، فقال العقل: ليته نهى عنه، ولا نهى عن شيء، فقال العقل: ليته أمر به، ولا أحل شيئًا، فقال العقل: ليته حرمه، ولا حرم شيئًا، فقال العقل: ليته أباحه، فانظر إلى هذا الأعرابي، وصحة عقله وفطرته، وقوة إيمانه، واستدلاله على صحة دعوته بمطابقة أمره لكل ما حسن في العقل، وكذلك مطابقة تحليله وتحريمه، ولو كان جهة الحسن والقبح والطيب والخبث مجرد تعلق الأمر والنهي والإباحة والتحريم به: لم يحسن منه هذا الجواب، ولكان بمنزلة أن يقول: وجدته يأمر وينهى، ويبيح ويحرم، وأي دليل في هذا؟"(٢).

ج- قوله تعالى ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِي ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ﴾(٣)، يقول ابن قيم الجوزية مبينًا وجه الدلالة في هذه الآية:

"وهذا استفهام إنكار، فدل على أن هذا قبيح في نفسه، منكر تنكره العقول والفطر، أفتظنون أن ذلك يليق بنا أو يحسن منا فعله؟ فأنكره سبحانه إنكار منبه للعقل والفطرة على قبحه، وأنه لا يليق بالله نسبته إليه.

وكذلك إنكاره سبحانه قبح الشرك به في إلهيته، وعبادة غيره معه بما ضربه لهم من الأمثال، وأقام على بطلانه من الأدلة العقلية، ولو كان إنما قبح بالشرع لم يكن لتلك الأدلة والأمثال معنى.

وعند نفاة التحسين والتقبيح يجوز في العقل أن يأمر بالإشراك به وبعبادة غيره! وإنما علم قبحه بمجرد النهي عنه!"(٤).

ثم يبين رحمه الله عدم استفادة المخالفين من المعتزلة وغيرهم من فهم هذه الأمثال والحجج التي ذكرها الله في كتابه للتفكر والتدبر، فيقول: "فيا عجبا! أي فائدة تبقى في تلك الأمثال والحجج، والبراهين الدالة على قبحه في صريح العقول والفطر؟ وأنه أقبح القبيح وأظلم الظلم؟ وأي شيء يصح في العقل إذا لم يكن فيه علم بقبح الشرك الذاتي، وأن العلم بقبحه بديهي معلوم بضرورة العقل، وأن الرسل نبهوا الأمم على ما في عقولهم وفطرهم من قبحه، وأن أصحابه ليست لهم عقول ولا ألباب ولا أفئدة، بل نفى عنهم السمع والبصر، والمراد: سمع القلب وبصره، فأخبر أنهم صم بكم عمي، وذلك وصف قلوبهم أنها لا تسمع ولا تبصر ولا تنطق، وشبههم بالأنعام التي لا عقول

(١) مدارج السالكين (١/٢٥٠).
(٢) المرجع السابق (١/٢٥٠).
(٣) سورة ص، الآية: ٢٨.
(٤) مدارج السالكين (١/٢٥٣).

لها تميز بها بين الحسن والقبيح، والحق والباطل، ولذلك اعترفوا في النار بأنهم لم يكونوا من أهل السمع والعقل، وأنهم لو رجعوا إلى أسماعهم وعقولهم لعلموا حسن ما جاءت به الرسل وقبح مخالفتهم"(١).

د- قال الله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾(٢)، وقال تعالى: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾(٣)، وقال تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾(٤)، يقول ابن قيم الجوزية مبينًا وجه الدلالة في هذه الآية:

"فينبههم على ما في عقولهم وفطرهم من الحسن والقبيح، ويحتج عليهم بها، ويخبر أنه أعطاهموها لينتفعوا بها، ويميزوا بها بين الحسن والقبيح والحق والباطل.

وكم في القرآن من مثل عقلي وحسي ينبه به العقول على حسن ما أمر به، وقبح ما نهى عنه، فلو لم يكن في نفسه كذلك لم يكن لضرب الأمثال للعقول معنى، ولكان إثبات ذلك بمجرد الأمر والنهي دون ضرب الأمثال، وتبيين جهة القبح المشهودة بالحسن والعقل"(٥).

وبهذا يتبين أن الإمام ابن قيم الجوزية رحمه الله اعتمد على البراهين والأدلة العقلية لإثبات الحسن والقبح.

المسألة الثانية: صفات الله تعالى

إن صفات الله العلى منها صفات ذاتية وصفات فعلية، كالعلم والقدرة والمشيئة وغيرها، وهذه الصفات كثر الكلام والخلاف حولها.

فالمعتزلة قد نفوها وقالوا: أن الله عالم بلا علم وقادر بلا قدرة، قال الشهرستاني: "والذي يعم طائفة المعتزلة من الاعتقاد:

القول بأن الله تعالى قديم، والقدم أخص وصف ذاته، ونفوا الصفات القديمة أصلًا، فقالوا: هو عالم بذاته، قادر بذاته، حي بذاته؛ لا بعلم وقدرة وحياة، هي صفات قديمة، ومعان قائمة به؛ لأنه لو شاركته الصفات في القدم الذي هو أخص الوصف لشاركته في الإلهية"(٦).

وقال البغدادي: "وقد نفت المعتزلة عنه جميع الصفات الأزلية، وقالوا ليس له قدرة ولا علم ولا حياة ولا رؤية ولا إدراك للمسموعات"(٧).

وأما أهل السنة فقد أثبتوا صفات الكمال لله تعالى، قال الشهرستاني: "اعلم أن جماعة كثيرة من السلف كانوا يثبتون لله تعالى صفاته الأزلية من العلم، والقدرة، والحياة، والإرادة، والسمع، والكلام، والجلال، والإكرام، والجود، والإنعام، والعزة، والعظمة، ولا يفرقون بين صفات الذات وصفات الفعل بل يسوقون الكلام سوقًا واحدًا، وكذلك يثبتون صفات خبرية مثل: اليدين، والوجه ولا يؤولون ذلك إلا أنهم يقولون: هذه الصفات قد وردت في الشرع"(٨).

---

(١) المرجع السابق (١/٢٥٣-٢٥٤).

(٢) سورة الملك، الآية: ١٠.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٤٤.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٧٣.

(٥) مدارج السالكين (١/٢٥٤).

(٦) الملل والنحل (١/٤٢-٤٣).

(٧) الفرق بين الفرق ص (٣٢٢).

(٨) الملل والنحل (١/٩١).

وقال البغدادي مبينًا مذهب السلف في هذه المسألة: "وقالوا في الركن الرابع وهو الكلام في الصفات القائمة بالله عز وجل أن علم الله تعالى وقدرته وحياته وارادته وسمعه وبصره وكلامه صفات له أزلية ونعوت له أبدية"(١).

وقال بن أبي العز الحنفي: "إن الله سبحانه وتعالى لم يزل متصفًا بصفات الكمال: صفات الذات وصفات الفعل، ولا يجوز أن يعتقد أن الله وصف بصفة بعد أن لم يكن متصفًا بها، لأن صفاته سبحانه صفات كمال، وفقدها صفة نقص، ولا يجوز أن يكون قد حصل له الكمال بعد أن كان متصفًا بضده"(٢).

وقد بين الإمام ابن قيم الجوزية رحمه الله مذهب أهل السنة والجماعة، فقد أثبت صفات الكمال لله تعالى، حيث يقول: "فأما توحيد العلم: فمداره على إثبات صفات الكمال، وعلى نفي التشبيه والمثال، والتنزيه عن العيوب والنقائص، وقد دل على هذا شيئان: مجمل، ومفصل.

أما المجمل: فإثبات الحمد له سبحانه، وأما المفصل: فذكر صلة الإلهية والربوبية، والرحمة والملك، وعلى هذه الأربع مدار الأسماء والصفات.

فأما تضمن الحمد لذلك: فإن الحمد يتضمن مدح المحمود بصفات كماله، ونعوت جلاله، مع محبته والرضا عنه، والخضوع له، فلا يكون حامدًا من جحد صفات المحمود، ولا من أعرض عن محبته والخضوع له، وكلما كانت صفات كمال المحمود أكثر كان حمده أكمل، وكلما نقص من صفات كماله نقص من حمده بحسبها، ولهذا كان الحمد كله لله حمدًا لا يحصيه سواه، لكمال صفاته وكثرتها، ولأجل هذا لا يحصي أحد من خلقه ثناء عليه، لما له من صفات الكمال، ونعوت الجلال التي لا يحصيها سواه"(٣).

وقد اعتمد ابن قيم الجوزية على مصادر كثيرة لتقريره صفات الله تعالى، فاستدل على هذه المسألة بالأدلة النقلية، وإلى جانب استدلاله بالنقل فقد استدل بالعقل، وجعله دليلًا لإثبات صفات الله، ومن الأدلة العقلية التي أوردها:

١- قوله رحمه الله: "إن ما وصف الله سبحانه به نفسه، من المحبة والرضى والفرح والغضب والبغض والسخط، من أعظم صفات الكمال، إذ في العقول أنا إذا فرضنا ذاتين: إحداهما لا تحب شيئًا ولا تبغضه ولا ترضاه ولا تفرح به ولا تبغض شيئًا ولا تغضب منه ولا تكرهه ولا تمقته.

والذات الأخرى تحب كل جميل من الأقوال والأفعال والأخلاق والشيم وتفرح به وترضى به، وتبغض كل قبيح وتكرهه وتمقته وتمقت أهله، وتصبر على الأذى ولا تجزع منه ولا تتضرر به، كانت هذه الذات أكمل من تلك الموصوفة بصفات العدم والموات والجهل الفاقدة للحس، فإن هذه الصفات لا تسلب إلا عن الموات أو عمن فقد حسه، أو بلغ في النهاية والضعف والعجز والجهل إلى الغاية التي لم تدع له حبًا ولا بغضًا ولا غضبًا ولا رضى"(٤).

قوله رحمه الله عند استدلاله بأسماء الله على صفات كماله: "لو لم تدل على معان وأوصاف لم يجز أن يخبر عنه بمصادرها، ويوصف بها، لكن الله أخبر عن نفسه بمصادرها، وأثبتها لنفسه، وأثبتها له رسوله، كقوله تعالى:

(١) الفرق بين الفرق، ص(٣٢٢).
(٢) شرح العقيدة الطحاوية (٩٦/١).
(٣) مدارج السالكين (٤٨/١-٤٩).
(٤) الصواعق المرسلة (١٤٥١/٤).

﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾[١] فعلم أن القوي من أسمائه، ومعناه الموصوف بالقوة، وكذلك قوله: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا﴾[٢] فالعزيز من له العزة، فلولا ثبوت القوة والعزة لم يسم قويًا ولا عزيزًا، وكذلك قوله: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾[٣]، وقوله: ﴿فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ﴾[٤]، وقوله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ﴾[٥].

وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم: (إن الله لا ينام، ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه، يرفع إليه عمل الليل قبل النهار، وعمل النهار قبل الليل، حجابه النور، لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه)[٦]، فأثبت المصدر الذي اشتق منه اسمه البصير.... وفي الصحيح حديث الاستخارة: (اللهم إني أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك)[٧] فهو قادر بقدرة"[٨].

وقال: "لو لم تكن أسماؤه ذوات معان وأوصاف لكانت جامدة كالأعلام المحضة، التي لم توضع لمسماها باعتبار معنى قام به، فكانت كلها سواء، ولم يكن فرق بين مدلولاتها، وهذا مكابرة صريحة، وبهت بين، فإن من جعل معنى اسم القدير هو معنى اسم السميع البصير، ومعنى اسم التواب هو معنى اسم المنتقم، ومعنى اسم المعطي هو معنى اسم المانع، فقد كابر العقل واللغة والفطرة، فنفي معاني أسمائه من أعظم الإلحاد فيها"[٩].

٢- قوله رحمه الله: "إنه سبحانه عما يقول الجاهلون به إذا كان لا يفرح، ولا يرضى بمدحه وحمده والثناء عليه، ولا يغضب ولا يسخط ويبغض شتمه، وما قال فيه أعداؤه، بل نسبة الأمرين إلى ذاته وصفاته بنسبة واحدة، إذ لو حصل فيه سبحانه فرح ورضى ومحبة من ذلك، وغضب وسخط وكراهة من هذا للحقته الكيفيات النفسية، كان لا فرق عنده بين الحسن والقبيح والمدح والذم، وهذا غاية النقص والعيب شرعًا وعقلًا وفطرة وعادة"[١٠].

٣- قوله رحمه الله: "وأهل السنة يقولون: إن تنزيهه سبحانه عن العيوب والنقائص واجب لذاته، كما أن إثبات صفات الكمال والحمد واجب له لذاته، وهو أظهر في العقول والفطر وجميع الكتب الإلهية وأقوال الرسل من كل شيء.

ومن العجب أن هؤلاء جاءوا إلى ما علم بالاضطرار أن الرسل جاءوا به، ووصفوا الله سبحانه به، ودلت عليه العقول والفطر والبراهين، فنفوه، وقالوا: إثباته يستلزم التجسيم والتشبيه، فلم يثبت لهم قدم البتة، فيما يثبتونه له سبحانه، وينفونه عنه، وجاءوا إلى ما علم بالاضطرار والفطر والعقول، وجميع الكتب الإلهية من تنزيه الله سبحانه

---

(١) سورة الذاريات، الآية: ٥٨.

(٢) سورة فاطر، الآية: ١٠.

(٣) سورة النساء، الآية: ١٦٦.

(٤) سورة هود، الآية: ١٤.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٥٥.

(٦) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب في قوله عليه السلام: إن الله لا ينام (١/١٦١)، برقم (١٧٩).

(٧) أخرجه البخاري، كتاب الدعوات، باب الدعاء عند الاستخارة (٩/١١٨)، برقم (٧٣٩٠).

(٨) مدارج السالكين (١/٥١-٥٢).

(٩) المرجع السابق (١/٥٣-٥٤).

(١٠) الصواعق المرسلة (٤/١٤٩٨).

عن كل نقص وعيب، فقالوا: ليس في أدلة العقل ما ينفيه، وإنما ننفيه بما ننفى به التشبيه، وليس في الخذلان فوق هذا، بل إثبات هذه العيوب والنقائص يضاد كماله المقدس، وهو سبحانه موصوف بما يضادها وينافيها من كل وجه، ونفيها أظهر وأبين في العقول من نفى التشبيه، فلا يجوز أن يثبت له على وجه لا يشابه فيه خلقه"(١).

٤- قوله رحمه الله: "وقوله: ﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾(٢) وما كان من الله فليس بمخلوق ولا ينتقض هذا بأن الرزق والمطر وما في السماوات والأرض جميعًا منه، وهو مخلوق؛ لأن ذلك كله أعيان قائمة بنفسها، وصفات وأفعال لتلك الأعيان، فإضافتها إلى الله - سبحانه - وانها منه إضافة خلق كإضافة بيته، وعبده وناقته وروحه وبابه إليه، بخلاف كلامه فإنه لا بد أن يقوم بمتكلم؛ إذ كلام من غير متكلم كسمع من غير سامع، وبصره من غير مبصر، وذلك عين المحال، فإذا أضيف إلى الرب كان بمنزلة إضافة سمعه، وبصر وحياته وقدرته وعلمه ومشيئته إليه، ومن زعم أن هذه إضافة مخلوق إلى خالق فقد زعم أن الله - تعالى - لا سمع له، ولا بصر ولا حياة ولا قدرة، ولا مشيئة تقوم به، وهذا هو التعطيل الذي هو شر من الاشراك.

وإن زعم أن إضافة السمع والبصر والعلم والحياة، والقدرة إضافة صفة إلى موصوف، وإضافة الكلام إليه إضافة مخلوق إلى خالق فقد تناقض وخرج عن موجب العقل، والفطرة والشرع، ولغات الأمم، وفرق بين متماثلين حقيقة، وعقلًا وشرعًا وفطرة ولغة"(٣).

٥- قوله رحمه الله: "إن الحب والبغض من لوازم الحياة، فلا يكون حي إلا محب مبغض، كما لا يكون حي إلا وله علم وإرادة وفعل، بل حب الله سبحانه لما يحبه، وبغضه لما يبغضه، وإرادته لما يريده وكراهته لما يكرهه، أكمل الحب والبغض والإرادة والكراهة، كما قال تعالى: ﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾(٤)، وقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلًا﴾(٥)، وهذا تابع لشدة غضبه ومقته، وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾(٦)، وكذلك هو أرحم الراحمين، وأحكم الحاكمين، وأعلم العالمين فهو أكبر في كل صفة من صفاته، كما هو أكبر في جميع صفاته وذاته وأفعاله"(٧).

وبهذا يتضح جليًا أن الإمام ابن قيم الجوزية رحمه الله أثبت صفات الله تعالى من خلال الأدلة والبراهين العقلية.

المسألة الثالثة: استواء الله على عرشه وعلوه على خلقه

أن أهل السنة والجماعة يثبتون لله عز وجل صفة الاستواء من غير تعرض لكيفية، أو تشبيه أو تأويل أو تعطيل، ويؤمنون بها كما وصف الله بها نفسه، ونطق بها كتابه الكريم، وأخبر بها نبيه عليه الصلاة والسلام.

والأدلة النقلية على إثبات صفة الاستواء كثيرة ومتعددة، وإلى جانب الأدلة النقلية هناك أدلة وبراهين عقلية استدل بها أهل السنة على هذه المسألة.

---

(١) إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان (٢/٢٢٨).

(٢) سورة فصلت، الآية: ٤٢.

(٣) التبيان في اقسام القرآن، ص(١٧٧-١٧٨).

(٤) سورة غافر، الآية: ١٠.

(٥) سورة النساء، الآية: ٨٤.

(٦) سورة فصلت، الآية: ١٥.

(٧) الصواعق المرسلة (٤/١٤٤٧).

وكذلك الإمام ابن قيم الجوزية رحمه الله أثبت صفة العلو والاستواء على العرش من خلال الأدلة والبراهين العقلية، فقد ذكر في كتبه وفي مواضع متعددة أدلة عقلية تثبت أن الله مستو على عرشه، وسأذكر بعضًا من تلك الأدلة العقلية كمثال تبيّن أنه رحمه الله قرر أن العقل السليم الصريح يدل على العقيدة الصحيحة ويقررها لهذه المسألة الاعتقادية، فمن الأمثلة على ذلك:

١- قوله رحمه الله: "أنه إذا ثبت بضرورة العقل أنه سبحانه مباين للمخلوقات، وثبت أن العالم كري، كما اعترف به النفاة المعطلة وجعلوه عمدتهم في جحد علوه سبحانه لزم أن يكون الرب تعالى في العلو ضرورة، وذلك لأن العالم إذا كان مستديرًا فله جهتان حقيقيتان العلو والسفل فقط، فإذا كان الرب تعالى مباينًا للعالم امتنع أن يكون في السفل فوجب قطعًا أن يكون في العلو، فإذا كان العالم كريًا وقد ثبت بالضرورة أنه إما مداخل له وإما مباين له، وليس بمداخل قطعًا ثبت أنه مباين قطعًا، وإذا كان مباينًا فإما أن يكون تحته أو فوقه قطعًا، وليس تحته بالضرورة وجب أن يكون فوقه بالضرورة، ولا جواب عن هذا البتة إلا بنفي النقيضين وهو أنه لا مباين ولا مداخل، وهذا حقيقة العدم المحض، ونفيهما بطريقي العدم والحدوث عنه، وأن يقال ليس بقديم ولا حادث، فإن القدم والحدوث من مقولة متى، وهي ممتنعة عليه، كما أن المباينة والمداخلة من مقولة أين، وهي ممتنعة عليه، فالشبه والأدلة التي تنفي وجود الصانع من جنس الشبه التي تنفي مباينته للعالم وعلوه عليه لا فرق بينهما البتة"(١).

٢- قوله رحمه الله: " إذا ثبت له سبحانه وجود خارج الأذهان فإما أن يكون هو العالم المشهود أو صفة من صفاته، وعرضًا من أعراضه أو غيره.

فإن قلتم: بالأول فهو حقيقة قول الاتحادية الملاحدة الذين لا يثبتون خالقًا ومخلوقًا، وصانعًا ومصنوعًا، بل حقيقة الرب عندهم هي هذا الوجود بعينه، وإن قلتم هو عرض من أعراض العالم وصفة من صفاته فهو من أمحل المحال لا يقوله أحد من بني آدم، فتعين أن يكون غير هذا العالم وحينئذ يلزم مباينته له ضرورة، إذ الغيران اللذان لا يكون أحدهما صفة للآخر ولا أحدهما قائمًا بالآخر، لا بد أن يتباينا، إذ لو لم يتباينا لزم اتحاد أحدهما بالآخر أو حلوله فيه حلول الصفة في الموصوف أو حلول الحال في المحل، ولا ينفعكم قولكم إن هذا إنما يلزم فيما هو قابل لذلك"(٢).

٣- قوله رحمه الله: "أنه عند المعطلة النفاة كون الله سبحانه فوق العالم مستو على عرشه بمنزلة كونه يأكل ويشرب وينام، بل هو بمنزلة إثبات الزوجة والولد له في كون هذا منافيًا لإلهيته وربوبيته وقدمه، وكون علوه على خلقه واستوائه على عرشه منافيًا لذلك، وهذا من أعظم القدح في العقول والفطر والشرائع والنبوات والكتب المنزلة فإنها فرقت بين الأمرين تفرقة معلومة بالاضطرار، لكل من له أدنى مسكة من عقل، فمن سوى بين الأمرين، وجعل تنزيه الرب عنها من لوازم الإقرار به فليبك على عقله وإيمانه"(٣).

---

(١) الصواعق المرسلة (١٢٨٠/٤).

(٢) المرجع السابق (١٣١٢/٤).

(٣) المرجع السابق (١٣١٣/٤).

٤- قوله رحمه الله: "إذا عرضنا على العقل وجود موجود قائم بنفسه لا في العالم، ولا خارجًا عنه ولا يشار إليه، وعرضنا عليه وجود موجود يشار إليه فوق العالم ليس بجسم كان إنكار العقل للأول أعظم وامتناعه فيه أظهر من إنكاره للثاني وامتناعه فيه، فإن كان حكم العقل في الأول مقبولًا وجب قبول الثاني، وإن كان الثاني مردودًا وجب رد الأول، ولا يمكن للعقل الصريح أن يقبل الأول ويرد الثاني أبدًا"(١).

٥- قوله رحمه الله: "إن من أعجب العجب أن هؤلاء الذين فروا من القول بعلو الله فوق المخلوقات واستوائه على عرشه خشية التشبيه والتجسيم قد اعترفوا بأنهم لا يمكنهم إثبات الصانع إلا بنوع من التشبيه والتمثيل... قال الآمدي في مسألة حدوث الأجسام لما ذكر حجة القائلين بالعدم: الوجه العاشر: لو كان العالم محدثًا؛ فحدوثه: إما أن يكون مساويًا له، من كل وجه، أو مخالفًا له من كل وجه، أو مماثلًا له من وجه، ومخالفًا له من وجه.

فإن كان الأول: فهو حادث، والكلام فيه: كالكلام في الأول؛ وهو تسلسل ممتنع...(٢).

ثم قال ابن قيم الجوزية بعد انتهاء كلام الآمدي: فيقال يا لله العجب هلا طردتم هذا الجواب وسلكتم هذا الطريق في إثبات علو الله على خلقه، واستوائه على عرشه، وإثبات صفات كماله كلها، وإثبات الصفات الخبرية كلها، وأجبتم بهذا الجواب لمن قال لكم من المعطلة النفاة، لو كان له صفات لزم مماثلته للمخلوقات، وهلا تقنعون من أهل السنة المثبتين لصفات كماله ونعوت جلاله وعلوه على مخلوقاته واستوائه على عرشه بمثل هذا الجواب الذي أجبتم به من أنكر حدوث العالم، بل إذا أجابوكم به قلبتم لهم ظهر المجن، وصرحتم بتكفيرهم وتبديعهم، وإذا أجبتم أنتم به بعينه كنتم موحدين ناصرين لله ورسوله"(٣).

٦- قوله رحمه الله: "إن كل من أقر بوجود رب خالق للعالم مدبر له لزمه الإقرار بمباينته لخلقه وعلوه عليهم، وكل من أنكر مباينته وعلوه لزمه إنكاره وتعطيله فهاتان دعويان في جانب النفي والإثبات، أما الدعوى الأولى فإنه إذا أقر بالرب، فإما أن يقر بأن له ذاتًا وماهية مخصوصة أو لا، فإن لم يقر بذلك لم يقر بالرب فإن ربًا لا ذات له ولا ماهية سواء والعدم، وإن أقر بأن له ذاتًا مخصوصة وماهية فإما أن يقر بتعينها أو يقول إنها غير معينة، فإن لم يقر بأنها معينة كانت خيالًا في الذهن لا موجودًا في الخارج فإنه لا يوجد في الخارج إلا معين لا سيما وتعين تلك الذات أولى من تعين كل متعين، فإنه يستحيل وقوع الشركة فيها وأن يوجد لها نظير فتعين ذاته سبحانه واجب، وإذا أقر بأنها معينة لا كلية والعالم المشهود معين لا كلي لزم قطعًا مباينة أحد المعنيين للآخر إذ لو لم يباينه لم يعقل تميزه عنه وتعينه، فإن قيل هو يتعين بكونه لا داخلًا فيه ولا خارجًا عنه قيل: هذا والله حقيقة قولكم وهو عين المحال وهو تصريح منكم بأنه لا ذات له ولا ماهية تخصه، فإنه لو كان له ماهية يختص بها لكان تعينه لماهيته وذاته المخصوصة، وأنتم إنما جعلتم تعنيه بأمر عدمي محض ونفي صرف، وهو كونه لا داخل العالم ولا خارجًا عنه، وهذا التعيين لا يقتضي وجوده، فإنه يصح على العدم المحض، وأيضًا فالعدم

(١) المرجع السابق (١٣١٨/٤).

(٢) انظر لكلام الآمدي في كتابه: أبكار الأفكار في أصول الدين (٣٤٦/٣).

(٣) انظر: الصواعق المرسلة (١٣١٩/٤-١٣٢١).

المحض لا يعين المتعين فإنه لا شيء، وإما تعيينه ذاته المخصوصة وصفاته، فلزم قطعًا من إثبات ذاته تعين تلك الذات بعينها ومن تعينها مباينتها للمخلوقات، ومن المباينة العلو عليها لما تقدم تقريره وصح مقتضى العقل والنقل والفطرة ولزم من صحة هذه الدعوى صحة الدعوى الثانية وهي أن من أنكر مباينته للعالم وعلوه عليه لزمه إنكار ربوبيته وكونه إلهًا للعالم"(١).

٧- قوله رحمه الله: "وقد أجمعوا على أن الله فوق عرشه، وأنه متكلم مكلم فاعل حقيقة، موصوف بالصفات، فإن منع إجماعهم هناك من التأويل وجب أن يمنع هاهنا.

فإن قلتم: العقل أوجب تأويل نصوص الصفات، ولم يوجب تأويل نصوص المعاد، قلنا: هاتوا أدلة العقول التي تأولتم بها الصفات ونحضر نحن أدلة العقول التي تأولنا بها المعاد وحشر الأجساد ونوازن بينها ليتبين أيها أقوى. فإن قلتم: إنكار المعاد تكذيب لما علم من دين الرسل بالضرورة.

قلنا: وإنكار صفات الرب وأنه متكلم، آمر، ناه فوق سمواته، وأن الأمر ينزل من عنده، ويصعد إليه، تكذيب لما علم أنهم جاءوا به ضرورة.

فإن قلتم: تأويلنا للنصوص التي جاءوا بها لا يستلزم تكذيبهم ورد أخبارهم، قلنا: فمن أين صار تأويلنا للنصوص التي جاءوا بها في المعاد يستلزم تكذيبهم ورد أخبارهم دون تأويلكم إلا لمجرد التحكم والتشهي. فصاحت القرامطة والملاحدة والباطنية، وقالت ما الذي سوغ لكم تأويل الأخبار وحرم علينا"(٢).

وبهذا يتضح جليًا أن الإمام ابن قيم الجوزية رحمه الله أثبت لله صفة الاستواء والعلو بالأدلة والبراهين العقلية، وسار في ذلك على مذهب أهل السنة والجماعة.

المسألة الرابعة: رؤية الله سبحانه وتعالى

بين الإمام ابن قيم الجوزية رحمه الله مذهب أهل السنة والجماعة في إثبات رؤية المؤمنين لربهم في الأخرة، واعتمد على مصادر كثيرة لتقريره الرؤية، فاستدل على هذه المسألة بالنصوص النقلية من الكتاب والسنة، وإلى جانب استدلاله بالنقل على هذه المسألة فقد استدل بدليل العقل لإثبات رؤية الله تعالى، ومن الأدلة العقلية التي أوردها:

١- قوله رحمه الله: "فإن الرؤية أمر وجودي، لا يتعلق إلا بموجود وما كان أكمل وجودًا كان أحق بأن يرى. فالباري سبحانه أحق بأن يرى من كل ما سواه، لأن وجوده أكمل من وجود كل ما سواه يوضحه أن تعذر الرؤية إما لخفاء المرئي وإما لآفة وضعف في الرائي، والرب سبحانه أظهر من كل موجود، وإنما تعذرت رؤيته في الدنيا لضعف القوة الباصرة عن النظر إليه، فإذا كان الرائي في دار البقاء كانت قوة الباصرة في غاية القوة، لأنها دائمة فقويت على رؤيته تعالى، وإذا جاز أن يرى سبحانه، فالرؤية المعقولة عند جميع بني آدم عربهم وعجمهم وتركهم وسائر طوائفهم أن يكون المرئي مقابلًا للرائي: مواجهًا له مباينًا عنه، لا تعقل الأمم رؤية غير ذلك"(٣).

(١) المرجع السابق (١٣٢٩/٤-١٣٣١).
(٢) المرجع السابق (٣٦٨/١-٣٦٩).
(٣) المرجع السابق (١٣٢٢/٤).

٢- قوله رحمه الله بعد أن ذكر الأدلة من القرآن والسنة على إثبات الرؤية، قال مقررًا دليلًا عقليًا على ذلك: "فإن كان لما أخبر به الله ورسوله عنه من ذلك حقيقة وأن له والله حق الحقيقة فلا يمكن أن يروه إلا من فوقهم لاستحالة أن يروه من أسفل منهم أو خلفهم أو إمامهم أو عن يمينهم أو عن شمالهم، وإن لم يكن لما أخبر به حقيقة كما يقوله أفراخ الصابئة والفلاسفة والمجوس والفرعونية بطل الشرع والقرآن، فإن الذي جاء بهذه الأحاديث هو الذي جاء بالقرآن والشريعة، والذي بلغها هو الذي بلغ الدين، فلا يجوز أن يجعل رسوله عضين، بحيث يؤمن ببعض معانيه ويكفر ببعضها، فلا يجتمع في قلب العبد بعد الاطلاع على هذه الأحاديث وفهم معناها إنكارها والشهادة بأن محمدًا رسول الله أبدًا، والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كان لنهتدي لولا أن هدانا الله"(١).

٣- قوله رحمه الله: "إخباره تعالى عن نفسه وإخبار رسوله عنه أن المؤمنين يرونه عيانا جهرة كرؤية الشمس في الظهيرة والقمر ليلة البدر، والذي تفهمه الأمم على اختلاف لغاتها وأوهامها من هذه الرؤية رؤية المقابلة والمواجهة التي تكون بين الرائي والمرئي فيها مسافة محدودة غير مفرطة في البعد فتمتنع الرؤية ولا في القرب فلا تمكن الرؤية، لا تعقل الأمم غير هذا"(٢).

٤- وقوله رحمه الله: "إنه لا يعلم آية من كتاب الله ولا نص صحيح عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في باب أصول الدين، اجتمعت الأمة على خلافه، وغاية ما يقدر اختلاف الأمة في القول بموجبه، ومن له خبرة بمذاهب الناس، وأقوال السلف يعلم قطعًا أن الأمة اجتمعت على القول به قبل ظهور المخالف، كما اجتمعت بأن الله مستو على عرشه، فوق سماواته، وأن المؤمنين يرونه عيانًا بالأبصار من فوقهم في الجنة، وأنه سبحانه كلم نبيه موسى منه إليه بلا واسطة تكليمًا سمع به كلامه، ولم يشك أنه هو الذي كان يكلمه، وأنه كتب مقادير الخلائق وقدرها قبل أن يخلقهم، وأنه علم ما هم عاملوه قبل أن يعملوه، وأنه يحب ويبغض ويرضى ويغضب ويضحك ويفرح، وأن له وجهًا ويدين.

فهذا إجماع معلوم متيقن عند جميع أهل السنة والحديث، فالعقل الذي يعارض هذا لم تجمع عليه الأمة، ولم يعرف عن رجل واحد من السلف والأئمة أنه قاله، وغايته أن يكون عقل فرقة من الفرق اشتقت لأنفسها مذهبًا، وادعت له معقولًا، فلما صالت عليها نصوص الوحي التجأت إلى العقل، وادعت أنه يخالفها، وصدقت وكذبت.

أما صدقها فإن نصوص الوحي تخالف معقولها هي، وذلك من أدل دليل على فساده في نفسه إذ شهدت له نصوص الوحي بالبطلان.

وأما كذبها فزعمها أن نصوص الوحي تخالف العقل المتفق عليه بين العقلاء، فهذا لم يقع، ولا يقع ما دامت السماء سماء، والأرض أرضًا، بل تزول السماء والأرض، وهذا لا يكون، فأي ذنب للنصوص إذا خالفت عقول بعض الناس، فقد وافقت عقول أصح الناس عقلا: ﴿فَإِن يَكۡفُرۡ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدۡ وَكَّلۡنَا بِهَا قَوۡمَا لَّيۡسُواْ بِهَا بِكَٰفِرِينَ ٨٩ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ﴾(٣)"(٤).

---

(١) حادي الأرواح، ص(٣٤٢).

(٢) اعلام الموقعين (٢/٢١٦-٢١٧).

(٣) سورة الأنعام، الآية:٨٩.

(٤) الصواعق المرسلة (٣/٨٣٣).

وبهذا يتبين أن الإمام ابن قيم الجوزية أثبت رؤية الله تعالى من خلال الدليل العقلي.

ومن خلال ما أوردناه في هذا المبحث من مسائل اعتقادية يتبن لنا جهود الإمام ابن قيم الجوزية في تقرير أن العقل السليم الصريح يدل على العقيدة الصحيحة ويقررها، ولذا سأكتفي بما ذكرته من مسائل لأن بها تحقق هدف هذا المطلب.

الخاتمة:

تم البحث الموسوم بجهود الإمام ابن قيم الجوزية في تقرير أن العقل السليم الصريح يدل على العقيدة الصحيحة ويقررها، وجاءت أهم النتائج التي توصلت إليها كالتالي:

١- يتبين أن العقل في اللغة يأتي بعدة معان: بمعنى الحبس، والمنع، والإمساك، والفهم والعلم، والإدراك والتمييز، والحِجْر، والنُّهى.

٢- التعريف الاصطلاحي للعقل يختلف عند العلماء، والتعريف الإصلاحي الشامل الصحيح ما ذكره الإمام ابن تيمية أن العقل له معان أربعة: أحدها: علوم ضرورية، والثاني: علوم مكتسبة، والثالث: العمل بالعلم، والرابع: الغريزة التي بها يعقل الإنسان.

٣- أن الإسلام أعلى منزلة العقل، ورفع مكانته؛ ووردت آيات كثيرة في القرآن الكريم تمدح أرباب العقول، وقد امتن الله عز وجل على الإنسان بنعمة العقل الذي ميزه به عن سائر الحيوانات، وجعله موضوع المسئولية ومن تقدير الإسلام للعقل أن جعله مناط التكليف وسببًا له.

٤- جهود الإمام ابن قيم الجوزية رحمه الله في تقريره اعتماده على أن العقل السليم الصريح يدل على العقيدة الصحيحة ويقررها، وهو مذهب أهل السنة والجماعة.

٥- أنه رحمه الله كما استدل على المسائل العقدية بالأدلة النقلية استدل عليها بدليل العقل، وأن السمع والعقل دليلان الهيان شرعيان، لا يستغني أحدهم عن الأخر.

٦- تقريره رحمه الله مذهب السلف في العقل والاستدلال به واعتماده في كتبه وتقريراته وآرائه في المسائل العقدية.

٧- يبين رحمه الله أن العقل السليم يدل على العقيدة الصحيحة، وأنه موصل إلى العلم المرشد لطاعة الله.

٨- يقرر رحمه الله أن العقل يوصل إلى الإيمان بالله سبحانه وتعالى وبوجوده ووحدانيته واسمائه وصفاته وبقية أركان الإيمان الستة وأن العقل يوجب العمل بامتثال الأوامر واجتناب النواهي ومعرفة عواقب المخالف.

٩- يقرر رحمه الله أن العقل له مدركات مطبوعة فيه والشرع مثبت لها ومؤيد، ومنها معرفة حسن التوحيد وقبح الشرك، وأنها من العلوم الضرورية المطبوعة في جميع العقول.

١٠- يقرر رحمه الله أن صحة الأدلة العقلية أن تكون موافقة للأدلة النقلية الصحيحة، فالحق لا ينقض بعضه بعضًا، بل يصدق بعضه بعضا بخلاف الباطل فإنه مختلف متناقض، فما علم عنده بالمعقول الصريح لا يخالفه قط خبر صحيح، وكذلك ما علم بالسمع الصحيح لا يعارضه عقل صريح.

١١- يقرر رحمه الله ان العقل يستنبط الأدلة والبراهين من النصوص الشرعية، وبه تعرف وتمحص الصحيح منها والباطل بالضوابط الشرعية، وتقرر المسائل الشرعية بأفضل أسلوب واقوم طريقة وترد وتفحم المخالفين لها، وأن الأدلة والبراهين العقلية هي ما اتفق جميع العقلاء عليها، ولم تعارض الشرع.

١٢- يقرر رحمه الله عدم تقديم العقل على ما ثبت في الشـــرع لكون العقل الذي لا يخالف الشـــرع هو العقل الصـريح المنضـبط بالضـوابط الشـرعية وفيما خلق له وأن قولهم بتقديم عقولهم على الوحي حقيقته هو تقديم اهوائهم على ما جاء من الوحي الصحيح والعقل الصريح وهذا هو ما أهلكهم وجعلهم في ضلال.

١٣- يقرر رحمه الله أن للعقل مدركات يعلم بها كثيرًا من الأحكام بالإجمال وقد جاء الوحي بتفاصـــيلها ولا يستطيع العقل تجاوز قدرته التي وهبها الله له.

١٤- يقرر رحمه الله بيان ضـرر اسـتخدام المقاييس العقلية الباطلة في المسـائل العقدية وأن ذلك يوصـل إلى البدع والضلال والهلاك.

١٥- يقرر رحمه الله دعوى تعارض العقل مع النقل وأخذنا بالعقل ولم نلتفت إلى الوحي فإنها توصل إلى الطعن في الدين ورد ما جاء بالكتاب والسنة.

١٦- يقرر رحمه الله أن يحتج بالعقل للرد على أصـحاب الأديان المنسـوخة المخالفة كالنصـرانية فأثبت أن الأدلة العقلية تشـير إلى أن نبينا عليه الصـلاة والسـلام مذكور في كتبهم وأنَّ نبوة نبينا محمد ﷺ ثابتة بطريق العقل الصريح، وأن إنكار نبوته عليه السلام إنكار لنبوة جميع الأنبياء عليهم السلام، بل وإنكار لربوبيته تعالى.

١٧- تقريرات الإمام ابن قيم الجوزية لدليل العقل في المسائل الاعتقادية مثل مسألة الحسن والقبح، ومسألة صفات الله تعالى، ومسألة استواء الله على عرشه وعلوه على خلقه، ومسألة رؤية الله عز وجل، وغيرها من المسائل.

المراجع والمصادر:

أبكار الأفكار في أصـول الدين. المؤلف: علي بن محمد بن سـالم التغلبي، أبو الحسـن، سـيف الدين الآمدي. (المتوفى: ٦٣١ هـ). تحقيق: أ. د. أحمد محمد المهدي، دار الكتب والوثائق القومية: القاهرة ط٢، (١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م).

اجتماع الجيوش الإسـلامية على غزو المعطلة والجهمية. المؤلف: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي ابن القيم أبو عبد الله. دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، (١٤٠٤/١٩٨٤).

اعلام الموقعين عن رب العالمين. المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سـعد شمس الدين ابن قيم الجوزية. (المتوفى: ٧٥١هـ). تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان، ط١، (١٤١٧هـ/١٩٩٦م).

إغاثة اللهفان من مصـائد الشـيطان. المؤلف: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله. دار المعرفة: بيروت، ط٢، (١٣٩٥/١٩٧٥)، تحقيق: محمد حامد الفقي.

الانتصـار لأصـحاب الحديث. المؤلف: أبو المظفر، منصـور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السـمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي. (المتوفى: ٤٨٩هـ). المحقق: محمد بن حسين بن حسن الجيزاني، مكتبة أضواء المنار: السعودية، ط١، (١٤١٧هـ/١٩٩٦م).

بغية المرتاد في الرد على المتفلسـفة والقرامطة والباطنية. المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السـلام بن عبد الله بن أبي القاسـم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشـقي. (المتوفى: ٧٢٨هـ). المحقق: موسـى الدويش، مكتبة العلوم والحكم: المدينة المنورة، المملكة العربية السـعودية، ط٣، (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).

تاريخ مدينة دمشق. المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر. (المتوفى: ٥٧١هـ). المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت، لبنان، (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).

التبيان في اقسام القرآن. المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية. (المتوفى: ٧٥١هـ). المحقق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة: بيروت، لبنان.

الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح. تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي. (ت ٧٢٨هـ). تحقيق: علي بن حسن – عبد العزيز بن إبراهيم – حمدان بن محمد، دار العاصمة: السعودية، ط٢، (١٤١٩هـ/١٩٩٩م).

الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي أو الداء والدواء. المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية. (المتوفى: ٧٥١هـ). دار المعرفة: المغرب، ط١، (١٤١٨هـ/١٩٩٧م).

حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح. المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية. (المتوفى: ٧٥١هـ). مطبعة المدني: القاهرة.

الرد على الجهمية والزنادقة. المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني. (المتوفى: ٢٤١هـ). المحقق: صبري بن سلامة شاهين، دار الثبات للنشر والتوزيع: ط١، (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).

الرسالة التبوكية = زاد المهاجر إلى ربه. المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية. (المتوفى: ٧٥١هـ). المحقق: د. محمد جميل غازي، مكتبة المدني: جدة.

الروح. المؤلف: الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية. (٦٩١-٧٥١). حققه: محمد أجمل الإصلاحي خرج أحاديثه: كمال بن محمد قالمي، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.

روضة المحبين ونزهة المشتاقين. المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية. (المتوفى: ٧٥١هـ). تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان، ط٣، (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).

زاد المعاد في هدي خير العباد. المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية. (المتوفى: ٧٥١هـ). تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبدالقادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة: بيروت، لبنان، ط٣، (١٤١٨هـ/١٩٩٨م).

سنن أبو داود. المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني. (٢٠٢-٢٧٥هـ). المحقق: شعيب الأرنؤوط – محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية: ط١، (١٤٣٠ هـ/٢٠٠٩ م).

شرح العقيدة الطحاوية. المؤلف: صدر الدين علي بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذرعي الصالحي الدمشقي. (المتوفى: ٧٩٢هـ). تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عبد الله بن المحسن التركي، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط١٠، (١٤١٧هـ/١٩٩٧م).

شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل. المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية. (المتوفى: ٧٥١هـ). تحقيق: محمد بدر الدين أبو فراس النعساني الحلبي، دار المعرفة: بيروت، لبنان، (١٣٩٨هـ/١٩٧٨م).

صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه. المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي. المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي): ط١، (١٤٢٢هـ).

صحيح سنن أبي داود. المؤلف: محمد بن ناصر الدين الألباني. مكتبة المعارف للنشر والتوزيع: الرياض، ط١، (١٤١٩هـ/١٩٩٨م).

صحيح مسلم. المؤلف: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. (٢٠٦-٢٦١ هـ). المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان، ط١، (١٤١٢هـ/١٩٩١م).

الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة. المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية. (المتوفى: ٧٥١هـ). المحقق: علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة: الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، (١٤٠٨هـ).

العقل وفضله. المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا. (ت: ٢٨١هـ). مكتبة القرآن: مصر.

عمدة القاري شرح صحيح البخاري. المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى. (المتوفى: ٨٥٥هـ). دار إحياء التراث العربي: بيروت.

الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية. المؤلف: عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الأسفراييني، أبو منصور. (المتوفى: ٤٢٩هـ). دار الآفاق الجديدة: بيروت، ط٢، (١٩٧٧).

الفوائد. المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية. (المتوفى: ٧٥١هـ). دار الكتب العلمية: بيروت، ط٢، (١٣٩٣هـ/١٩٧٣م).

كتاب العين. المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري. (المتوفى: ١٧٠هـ). المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية. المؤلف: شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي. (المتوفى: ١١٨٨هـ). مؤسسة الخافقين ومكتبتها: دمشق، ط٢، (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م).

مجموع الفتاوى. المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني. (المتوفى: ٧٢٨هـ). المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف: المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: (١٤١٦هـ/١٩٩٥م).

مجموع الفتاوى. المؤلف: شيخ الإسلام أحمد بن تيمية جمع. وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف: المدينة المنورة، السعودية، عام النشر: (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤ م).

مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين. المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية. (المتوفى: ٧٥١هـ). المحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي: بيروت، ط٧، (١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م).

المستصفى في علم الأصول. المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي. (المتوفى: ٥٠٥ هـ). المحقق: محمد بن سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة: بيروت، لبنان، ط١، (١٤١٧ هـ/١٩٩٧م).

مصطلحات في كتب العقائد. المؤلف: محمد بن إبراهيم بن أحمد الحمد. درا بن خزيمة، ط١، (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م).

معارج القدس في مدارج معرفة النفس. المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي. (المتوفى: ٥٠٥هـ). دار الآفاق الجديدة: بيروت، ط٢، (١٩٧٥).

معجم مقاييس اللغة. المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين. (المتوفى: ٣٩٥هـ). المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر: عام النشر: (١٣٩٩هـ/١٩٧٩م).

معيار العلم في فن المنطق. المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي. (المتوفى: ٥٠٥هـ). المحقق: الدكتور سليمان دنيا، دار المعارف: مصر عام النشر: (١٩٦١م).

معيار العلم في فن المنطق. المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي. (المتوفى: ٥٠٥هـ). المحقق: الدكتور سليمان دنيا، دار المعارف: مصر عام النشر: (١٩٦١م).

مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة. المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية. (المتوفى: ٧٥١هـ). دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان.

الملل والنحل. المؤلف: محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني. دار المعرفة: بيروت، (١٤٠٤) تحقيق: محمد سيد كيلاني.

النبوات. المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي. (المتوفى: ٧٢٨هـ). المحقق: عبد العزيز بن صالح الطويان، أضواء السلف: الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، (١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م).

النص الكامل لكتاب العواصم من القواصم. المؤلف: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي. (المتوفى: ٥٤٣هـ). المحقق: الدكتور عمار طالبي. مكتبة دار التراث: مصر.

هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى. المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية. (المتوفى: ٧٥١هـ). المحقق: محمد أحمد الحاج، دار القلم: دار الشامية، جدة، السعودية، ط١، (١٤١٦هـ/١٩٩٦م).